الاقتراض اللغوي والتعريب في العربية

خالد اليعبودي(*)

0 – تقديم:

يتراءى لنا ونحن نتابع موضوع الاقتراض اللغوي باعتباره إحدى وسائل الوضع اللغوي والمصطلحي أن تبادل التأثير والتأثر بين اللغات والشعوب قانون اجتماعي سار في المجتمعات القديمة والحديثة على السواء، واقتراض اللغات بعضها من بعض ظاهرة إنسانية معروفة، فاللغة (كأي كائن حي) تؤثر وتتأثر وتتطور وتتغير، فترمز بذلك إلى سنّة التلاقح الحضاري بين الأمم، وفي حالة انعدام الأخذ والعطاء بين اللغات الإنسانية اعتبرت اللغة عندئذٍ من اللغات الميتة.

وتمت معالجة ظاهرة الدخيل اللغوي من طرف فقهاء اللغة القدامى (من مثل «أحمد بن فارس» و«الثعالبي» و«السيوطي»)، والمحدثين (أمثال «فرانز بوب (Franz Pop)) في مباحث «الاقتراض» أو (L'Emprunt)، كما تطرق اللسانيون المعاصرون إلى الموضوع من نافذة مباحث التداخل (L'interference) بين اللغات الطبيعية في مستويات متعددة (صوتية وصرفية ومعجمية وتركيبية ودلالية وأسلوبية).

(*) باحث من المغرب.

وغرضنا في هذه الدراسة البحث في الوسيلة التعريبية كآلية من آليات التوليد اللغوي والمصطلحي، من خلال فحص دلالات مفهوم التعريب، والكشف عما اعتبر عوائق تحول دون التأصيل المصطلحي. وسنقوم أيضاً بدراسة مناهج الأقدمين والمحدثين في معالجة المصطلح المعرب تصنيفاً وتطويعاً، وفي تحديد كيفيات نقل الأصوات الأعجمية.

1 – الدخيل عَرَض طبيعي في اللغة بشرط التأصيل:

من المؤسف معاينة استقبال عربية عصرنا الراهن لرصيد هائل من الألفاظ والمصطلحات الأجنبية، دون أن تضع (في أغلب الأحيان) حدوداً صارمة تقنن هذا التأثر، فصرنا نجد أشكالاً صورية متعددة للفظ الأعجمي الواحد كما في المقابلات: «سيمياء[1]»/ «سيامة»/ «سيميائية[2]/ «سيميولوجيا»/ «سميولوجيا»/ «سيمولوجيا»/ السيمولوجيا»[3]/ «السميوتية»[4].. وغني عن الإيضاح في هذا المقام أن تكاثف الدخيل في متن العربية سيؤثر فيها سلباً من مستويات عدة، لعل أبرزها:

- تردي مكانة اللغة العربية في الملتقيات والندوات العلمية، بحيث تصبح لغة ثانوية في البحث العلمي.
- تأثر تراكيب العربية بالتراكيب والعبارات الاصطلاحية الدخيلة للغة المنتج.
- تأثر مفردات لغة المستهلك بمفردات لغة البلد المنتج، في أشكال متعددة:
  * فهي إما تستورد الكلم الأعجمي، وتتركه على حاله الأصلي، لتتداوله شفاهة وكتابة.
  * أو تحاول إخضاعه إلى قوانين اللغة العربية بطرائق مختلفة، كالتعريب الصوتي، أو بتغيير بنيته الشكلية للتوافق مع أوزان العربية، أو تتصرف في دلالته.

ومما لا شك فيه أن أعم أسباب لجوء المترجمين والمصطلحيين إلى عنصر الدخيل (إضافة إلى عامل عجز اللغة عن احتواء الوافد) تتمثل:

- في حمل المفهوم الأجنبي لخصوصيات ثقافية لا تتبين في حالة نقله إلى الثقافة المستقبلة بألفاظ أصيلة تراثية[5]؛
- وقد يكون مرد اللجوء إلى التعريب أيضاً عدم تداول المصطلح الدخيل بالثقافة التي أنتجته نفسها؛
- ومن أسباب الركون إليه كذلك تعدد المقابلات المقترحة في اللغة الهدف، واضطراب دلالاتها؛
- كما أن من بين الدواعي عدم الإحاطة بدلالات المفهوم الدخيل التي يحيل إليها؛
- ونجد من ضمن الإكراهات المؤدية إلى استعمال المعرب رغبة المصنف في الكشف عن حداثة الاتجاه المعرفي الذي يقوم بدراسته عن طريق استخدام مصطلحاته الدخيلة.

ومما يجدر التنويه به في هذا الصدد، أن اللغة العربية أقرضت بعض اللغات الأجنبية من مثلها المعجمي أكثر مما اقترضت منها (خاصة الفارسية والتركية والهندية والأسبانية والفرنسية والإنجليزية)، وقد تعددت الدراسات التي تحاول حصر رصيد الألفاظ العربية الدخيلة في باقي اللغات الإنسانية، واختلفت آراء الباحثين في حصر نسبة الدخيل في كل لغة من اللغات المتلقية.

أما مفهوم «الاقتباس» وعلاقته بالاقتراض اللغوي، فإن المصطلح الأول يرتبط باستيراد الأفكار أكثر مما يرتبط بنقل الألفاظ، فيتم الحديث مثلاً عن اقتباس مسرحية شكسبير مثلاً، أي تكييفها نصاً وأسلوباً وفقاً للتصور العربي وللقواعد اللغوية العربية.

وقد تضافرت في العقود الأخيرة من القرن الماضي جهود المؤسسات

العربية (والأفراد) لتحقيق التنمية الشاملة للحاق بركب التقدم، بفضل استلهام النظريات العلمية في مختلف الحقول المعرفية، فالعلم في الغرب في تطور مستمر، بالاستناد إلى التقنية التي أدت من بين ما أدت إليه إلى البث الفضائي، وظهور أقراص الحاسوب المدمجة والممغنطة التي تختزن بين أحشائها ذخيرة هائلة من المعارف، وقد تبين بالملموس ما للإنترنت من تحكم في العولمة الثقافية، فغدت المصطلحات تتكاثف شيئاً فشيئاً، وأصبحت عملية استيرادها تتم بوسائل شتى، الأمر الذي أفضى إلى انتشار المفاهيم والمصطلحات الأجنبية في اللغة العربية، واستدعى العمل بجد للحد من هذه الظاهرة وتقنينها، وأصبحت عملية التعريب مطلباً يحتل الأولوية، وموضوعاً يرعى باهتمام المجمعين والمترجمين وكل المثقفين الغيورين على لغتهم القومية، لوعيهم الشديد باستحالة الخوض في مجالات العلم الحديث ومواكبة تطوراته بمعزل عن اللغة العربية[6]، فمن المسلم به أن إنشاء العلم العربي الخالص يتم بفضل تلقينه إلى العقل العربي باللغة الأصلية، وأصلح لغة لتعليم المعارف هي اللغة التي يتداولها الطلاب، ويفكرون بها، فكم من محاضرات في العلوم الطبيعية أو الرياضية تحولت في نهاية المطاف في الجامعات المغربية (والعربية عموماً) إلى دروس في اللغة الفرنسية (أو الإنجليزية)، ولا تتبلور الهوية الثقافية والحضارية إلا باعتماد اللغة القومية، لذا فمن الضروري أن تكون هاته اللغة هي لغة التعليم الجامعي بجميع تخصصاته. فالتعريب أداة تثقيف وتنظيم اجتماعي، وعامل أساسي من عوامل الاستقلال السياسي والاقتصادي، نجد من محاسنه: إغناء العربية بالمصطلحات العلمية الأصيلة، وتيسير الاطلاع على المعارف الإنسانية العالمية، واختصار المسافات بتجاوز استغراق زمن ليس باليسير في هضم المراد بالمادة اللغوية الأجنبية قبل التطرق لمضامين المادة العلمية.

وقد تعالت فيما مضى دعوات إلى التخلي عن استعمال لغة القرآن بدعوى صعوبة قواعدها، وعمومية أصواتها، مقارنة باللغتين الفرنسية أو الإنجليزية، والواقع اللغوي يثبت عكس ذلك، فهناك الكثير من الأمثلة التي

تظهر خلاف هذا الطرح: فقد تعددت الصور الشكلية لصوت «O» في اللغة الفرنسية، إذ يكتب بمصوت واحد كما في «ش»، أو بمصوتين في «au» أو بثلاثة مصوتات في «eau». كما تباينت الأشكال الكتابية للصامت «ف» بين «F» و«ph»، إضافة إلى: «gh» في: «enough». ولا أدل على أهمية لغتنا الفصحى من احتلالها لمرتبة مشرّفة ضمن مراتب اللغات العالمية في هيئة الأمم المتحدة بالرغم من الهجمات الشرسة التي تتعرض لها من لدن زمرة من الدارسين بداخل «العالم العربي» ومن خارجه.

وقد أسلفنا في دراسة سابقة[7]أن التعريب لا يدعو إلى الانغلاق على الذات، ونبذ الآخر، وهو لا يتعارض مع معرفة اللغات العالمية، لأنها شرط ضروري لامتلاك معارف أصحابها[8]. ولا شك أن اللساني يغالي أحياناً إذا تصور إمكانية إيجاد مقابلات للمصطلحات: «Spectrogramme/ Spe – trographe/ Stroboscope/ Oscillographe»، ببطون المعاجم التراثية، لأن هاته المولدات المصطلحية نتاج العصر الراهن، ولزم أن نشتق لها ألفاظاً بناء على دلالاتها الوظيفية، أو نلجأ إلى تعريبها وفق قوانين الصياغة العربية السليمة. لكن ما الأسباب الحقيقية الداعية إلى دخول الكلام الأعجمي إلى متن العربية؟

يمكن تلخيص العوامل المؤدية إلى هذا التأثر بالأجنبي:

- إلى عامل تاريخي يتمثل في الاحتكاك المادي والثقافي والسياسي بالشعوب الأخرى، وما ينجم عنه من بزوغ لألفاظ ومصطلحات تقنية جديدة متداولة بميادين العلوم الدخيلة، وبمجالات الفلسفة والآداب والدين والاجتماع والسياسة لا عهد للعرب بمفاهيمها من قبل؛
- وإلى عامل نفسي يتجلى في إعجاب بعض الفئات الاجتماعية العربية بلغات رائدة في مجال الحضارة، فيتداول العربي تلك الألفاظ الأعجمية ولو كانت لها مكافآت بمتن العربية رغبة منه في التفاخر، وليحدد انتمائه الاجتماعي إلى طبقة النخبة (Les Elites)؛

- وإلى عامل صوري نطقي يتحدد في خفة النطق ببعض الألفاظ الأجنبية مقارنة بمقابلاتها العربية؛
- إضافة إلى عامل ضرورة التعبير عن متصورات حديثة لا مقابل لها بمعجم العربية.

2 - تشخيص عوائق عملية التعريب:

إن عملية التعريب مهمة مستمرة باستمرار العلم الإنساني في التطور، وهي أيضاً صعبة لكونها ترتكز على التنفيذ الصحيح، والتعميم في المخططات إلى أن تصل الذروة في فصول الجامعات والمعاهد والإدارات الخدمية. ومكمن الغرابة في هذا الموضوع أن مسألة تعريب المفهوم العلمي الأجنبي، وما تقتضيه من تأصيل للمصطلح العربي أصبحت لا تقتصر على العلوم التطبيقية، والتقنية، والطبية (ببعض دول المشرق العربي خصوصاً)، بل أصبحت تتسلل نحو العلوم الإنسانية والاجتماعية حينما اعتمد رواد هاته المجالات على مناهج الإحصاء والرياضيات ولغات البرمجيات الاصطلاحية[9].

وبعد أن قام مكتب تنسيق التعريب (منذ أزيد من عشرين سنة) باستفتاء حول الموضوع، خلص إلى حصر مشاكل التعريب:

1 - في تخلف الدول العربية العلمي والحضاري؛

2 - وصعوبة اللغة العربية من حيث القواعد ونمط الكتابة؛

3 - وإهمال الدول العربية نشر اللغة في الخارج وخاصة في الدول الإسلامية غير العربية؛

4 - ووجود لهجات إقليمية مختلفة تُضايق الفصحى؛

5 - وانعدام الطرق والوسائل الصالحة لتعليم العربية للأبناء؛

6 - وعدم تشجيع الابتكار العلمي والتأليف باللغة العربية في مختلف فروع العلم؛

7 – وعدم تحقيق الوحدة الثقافية عن طريق توحيد المناهج والكتب الدراسية وإيجاد مجمع لغوي وعلمي موحد؛

8 – واستمرار تأثير التيارات الاستعمارية المضادة لتعليم اللغة العربية(10).

ويمكن أن نضيف عوامل أخرى ساهمت بدورها في تقهقر الإجراء التعريبي، منها:

9 – إن خطط التعريب في المجتمع لا تعتمد تصوراً واقعياً لوضع العربية في محيطها الداخلي والخارجي.

10 – قلة الإمكانات المرصودة لتجاوز عقبة مشكل التعريب، وعدم وجود دعم معنوي من قبل حكومات الأقطار العربية.

11 – مزالق الاستعانة بالخبرات الأجنبية.

12 – الافتقار إلى المصادر العلمية العربية في مختلف التخصصات (من معاجم، وموسوعات، ومصنفات علمية).

13 – عدم الالتزام بالجهود المبذولة من طرف المؤسسات والأفراد في مجال التعريب، وبقرارات وتوصيات الندوات ومؤتمرات التعريب.

وعلى الرغم من هاته اللائحة الطويلة من المشاكل التي تعترض سبل التأصيل الثقافي العربي؛ فقد كانت نتائج الاستفتاء السالف الذكر: الاتفاق على أن اللغة العربية صالحة لاحتضان العلوم الإنسانية والتطبيقية الدخيلة، وتدريسها في الجامعات العربية. غير أن عائق صعوبة الطباعة النمطية (الذي أشار إليه استفتاء المكتب) قد تم تجاوزه في السنين الأخيرة بفضل تطور التكنولوجيا الحديثة في مجال الرقانة. كما أحس الباحثون الذين تلقوا العلوم باللغة الأجنبية وحضروا أطروحاتهم بها، بضرورة استعمال العربية في دراساتهم، وتراجعت آثار العجز النفسي لديهم شيئاً فشيئاً.

وقد شكلت هاته العوائق التي سردناها أعلاه مادة خصبة لدى أعداء التعريب ودعاة التعريب الذين شككوا في مقدرة العربية على تخطي هذا الحاجز العلمي (وهو ليس في الحقيقة إلا حاجزاً نفسياً) كما تم تخطيه في المرحلة الأولى من الترجمة والتعريب في العصر الإسلامي الزاهر مع الأمويين والعباسيين. فذهب هؤلاء إلى أن العربية لا تصلح أن تكون لغة علم وتعليم، ودعوا إلى تعويضها بالإنجليزية في دول الشرق العربي وبالفرنسية في دول المغرب العربي، وأغلب هؤلاء شرذمة ممن تابع دراساته بدول الغرب، وأصيب بصدمة الحداثة، وارتأى أنه ليس من سبيل إلى التعامل مع الإنجازات الحضارية الغربية بمعزل عن استعمال اللغات الأجنبية المكتوبة بها.

ويمكن إرجاع مزاعمهم إلى سببين أساسيين:

- يتمثل أولهما في الجهل التام بقدرات اللغة العربية على هضم كل ما استجد من علوم ونظريات، وعدم الاطلاع على الطرائق المتعددة التي تتميز بها العربية في تأصيل المصطلح الوافد، وإنكار مسيرة العربية عبر العصور، وتفوقها في التكيف مع المنتجات الثقافية لحضارات متعددة: فارسية ويونانية وسريانية.
- ويرتبط العامل الثاني بغياب الروح الوطنية والقومية، والاندفاع الشديد نحو الأساليب الاستعمارية ومخططاتها الهادفة إلى فصل القوم عن حضارتهم التليدة وعقيدتهم المقدسة، كما حصل بدولة تركيا.

وقبل أن نقترح بعض الحلول التي نراها ناجعة لتجاوز إشكاليات تعريب المصطلح اللساني المستحدث (والمصطلح الدخيل بصفة عامة)، وتخطي عوائقه المصطنعة، يجدر بنا أولاً تحديد دلالة/ دلالات مفهوم «التعريب» في المعجمات العربية، وعند المشتغلين بالتعريب من القدامى والمحدثين، ورصد الألفاظ والعبارات الاصطلاحية التي استعملت للدلالة على معناه في المصنفات اللغوية.

3 – مفهوم التعريب:

3-1 – الدلالة اللغوية للمصطلح واشتقاقاته:

التعريب والتعرُّب (بضم الراء) مصدران صيغا على وزني «تفعيل» و«تفعّل» من الفعل الثلاثي «عرُب» (بضم عين الفعل) بمعنى فصح بعد لكنة، وصار عربياً فصيحاً خالصا غير مخلط، فالماضي «عرب» وورد «التعريب» عند ابن منظور أيضاً بمعنى «تعليم العربية لشخص من الأشخاص»، ورادفته العربية بكلمة «إعراب»، ونتيجة ذلك ورد لفظ «معْرب» بمعنى «معرَّب»(11). كما حمل اللفظ أيضاً معنى «تهذيب المنطق من اللحن»[12].

3-2 – الدلالة الاصطلاحية للمفهوم عند القدامى:

وعند «الجوهري» بعض المفاتيح الاصطلاحية التي من شأنها أن تعين على توضيح السمات الدلالية للمفهوم، فقد جاء في «الصحاح»: «تعريب الاسم الأعجمي أن تتفوّه به العرب على منهاجها، تقول عرَّبه العرب، وأعربته أيضاً[13].

وفي نفس المقصد يذكر «الزمخشري»: «أن معنى التعريب: أن يُجعل عربياً بالتصرف فيه، وتغييره عن مناهجه، وإجرائه على وجه الإعراب»[14].

ويخص هذا المفهوم الكلمة غير العربية (الأعجمية) عند ابن منظور، ويُستشف من حده لمصطلح «التعريب» بأنه إجراء صرفي قياسي يعتمد لفظة أصلها غير عربي تضم إلى اللغة العربية شريطة خضوعها لأحد الأوزان العربية[15].

أما السيوطي، فيرى أن «المعرب؛ ما استعملته العرب من الألفاظ الموضوعة لمعانٍ في غير لغتها»[16]. وقد يتزامن استعمال اللفظ الدخيل مع اللفظ العربي الأصيل بمتن العربية بالقديم، والحديث بمعان موجودة سلفاً باللغة للغايات المشار إليها أعلاه.

يمكن التمييز إذن في التعريفات التراثية لمفهوم «التعريب» بين: –
تعريفات اشترطت تأصيل اللفظ الأعجمي، وخضوعه لنسق العربية الصوتي و/أو الصرفي.
– وتعريفات أخرى لا تشترط التغيير، وتقبل أن يرد المعرب في صورته الأعجمية كما وجدنا عند السيوطي.

3-3 – دلالات مفهوم التعريب عند المحدثين:

تكتمل فكرة «المعرب» في «المعجم الوسيط» بمحاولة حصر مصنفيه لأركانه المفهومية بتوضيح أنه: «هو اللفظ الأجنبي الذي غيره العرب بالنقص أو الزيادة أو القلب»(17).

وحدد الباحث في المعجمية العربية «الودغيري عبدالعلي» (1989م) لفظ المعرب حين قرر أنه «يطلق عادة على ما دخل اللغة العربية من ألفاظ اللغات الأجنبية، فوقع تداوله واستعماله سواء خضع لقوانين العرب في كلامها وقيس على بناء من أبنيتها، أم لم يخضع و لم يُقس»(18).

وقد تطور المفهوم عبر العصور كنتيجة حتمية للتطور الحضاري، والتغييرات الاجتماعية والثقافية الحاصلة في العالم العربي، واكتسى معاني عصرية إضافية.

فاعتبرت طائفة أن التعريب نوعان:
– نوع أول: يخص عملية نقل المفاهيم والمتصورات من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية، وتداولها، واستعمالها. –
ونوع ثاني: يسم اللفظ الأعجمي بميسم عربي، بعد استيعابه ودمجه وتكييفه(19).

كما حمّل باحث آخر لهذا المفهوم سبع دلالات، وقدم له تعاريف سبعة بينها خيوط دقيقة:

– فالتعريف بمعناه الأول: اقتراض وإصهار الكلم المقترض لسنن العربية.

– وهو بمعناه الثاني (اللساني الاجتماعي الذي يدخل في إطار التخطيط اللغوي): إحلال اللغة العربية محل اللغات الأجنبية.

– ويدل في معناه الثالث على إعداد العربية وتطويرها وتطويعها، لتتمكن من توظيف مقولاتها التعبيرية أحسن قيام، بغاية مواجهة مد اللغات الحضارية.

– ويخص معناه الرابع ترجمة نصوص أو مفاهيم من لغات أجنبية إلى العربية، وتعريب البرامج الحاسوبية.

– ويهتم التعريب في مستواه الخامس بإدخال العربية إلى المحيط الثقافي العالمي إلى جانب اللغات المتقدمة.

– وهو تعريب لغوي في معناه السادس، يختص بتأصيل المصطلحات، والنصوص المرجعية.

– كما يجعله في مجال سابع تعريباً ثقافياً وفكرياً وعلمياً[20].

على أنه يعود ليرصد للمفهوم معنيين رئيسيين:

– تطويع وضع اللغة العربية الداخلي، وتكييف سننها لاستقبال اللفظ الأعجمي،

والمعنى الأجنبي. – إعادة النظر في وضع اللغة المحيطي (أو الخارجي)، ضمن تعريب شامل يعد جسراً بين الماضي والحاضر والمستقبل[21].

وهناك من الدارسين من ميّز بين المفهوم الديني الإسلامي للتعريب والمفهوم التعليمي (الاجتماعي[22] – الحضاري – الأدبي العلمي)، وفصل في هذا النوع الأخير بين المفهوم الفوري الأفقي (الذي يعنى بنشر العربية في تدريس المواد العلمية في مرحلة كاملة من مراحل التعليم) والمفهوم التدريجي العمودي (ويرتكز على تعليم مواد محدودة باللغة العربية في مرحلة دراسية

محددة، ليجري تعميم هذا التعريب في السنوات اللاحقة[23]. كما تم الحديث عن المفهوم القطاعي للتعريب (وهو الاعتماد على اللغة العربية اعتماداً كلياً في قطاع معرفي محدد، كعلوم الرياضيات والتشريح والفضاء مثلاً).

ويتبين من هاته التعريفات المعروضة أعلاه تجاوز المحدثين لمعاني المفهوم التراثية، وإطلاق مصطلح التعريب على ظاهرة معالجة العربية للفظ الأعجمي وعوارضها في نفس الآن، والراجح (في منظورنا) أن هذا المفهوم أخذ في عصرنا الراهن ثلاثة معانٍ رئيسية:

* المعنى الأول: يقصد به استخدام الألفاظ الأعجمية على طريقة العرب في النطق أو الصيغة.
* المعنى الثاني: يراد به نقل العلوم والآداب والفنون، وسائر المعارف الإنسانية من اللغات الأجنبية إلى العربية، والمقصود هنا: «الترجمة»، وعلى النقيض منه مصطلح «التعجيم» أي: نقل نصوص علمية أو أدبية أو فنية من اللغة العربية إلى أية لغة أجنبية.
* المعنى الثالث: يحث على جعل اللغة العربية لغة الفكر والعلم والشعور لدى المفكر والمواطن العربيين[24].

3-4 – تحديد المصطلح الدالة على مفهوم «أعجمي»:

من أهم الاصطلاحات التي استعملها القدامى للإحالة على اللفظ «الأعجمي»، والتي شهدت خلطاً في اللجوء إليها؛ هناك مصطلح «المعرب» ومصطلح «الدخيل»، ففريق رادف بين المصطلحين في إحالتهما على معنى واحد، وفريق آخر ميز بينهما بالنظر إلى بنية اللفظ المعجمي المقترض. وقد دفعنا هذا الالتباس في تحديد المفاهيم إلى جرد المصطلحات المستعملة في المصنفات اللغوية التراثية للدلالة على «الأعجمي»، مع تعريفها، ومن أبرز هاته التسميات: «المعرب – الدخيل – المحدث – المبتدع – المولد».

فالمعرب: هو الكلمة الأجنبية المستعملة في متن العربية المقيسة على وزن من أوزانها، وغير المقيسة عليها كذلك.

والدخيل: هو اللفظ الوارد من لغات أخرى إلى العربية، والذي حافظ على شكله، و لم يخضع للميزان الصرفي العربي، ولا للقوانين الصوتية للعربية.

والمحدث: هو اللفظ أو المصطلح الذي استعمله المولدون بعد عصر الاحتجاج، بعد إحداث تغيير في دلالته أو أصواته أو صيغته الصرفية.

والمبتدع: مصطلح أورده «الخليل بن أحمد» بمعنى اللفظ العربي غير الأصيل الذي لا يخضع للنسيج الصوتي للكلمة العربية (قانون الدلالة).

والمولد: وهو الكلمة العربية التي تعرضت للتغيير، أو هو الكلمة غير العربية التي دخلت متن اللغة العربية.

ويعد «أبو منصور الجواليقي» أبرز اللغويين الذين وظفوا مصطلح «معرب» لتسمية الكلمات المقترضة من اللغات الأجنبية والواردة في القرآن الكريم أو في الشعر الجاهلي واللغة العربية عامة، وذلك في كتابه «المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم»، إذ لا نجد أثراً لهذا الاصطلاح عند الخليل، كما أن سيبويه يستعمل بمصنفه «الكتاب» مصطلح «الأعجمية»، ومصطلحاً آخر من أسرة «المعرب»، وهو فعل متعدي مبني للمجهول: «أعْرب».

ففي نهاية القرن الثاني الهجري وبداية القرن الثالث استعمل اللغويون مصطلحي «المولد» و«الدخيل» في كتاباتهم.

ويعود الفضل لـ «شهاب الدين الخفاجي» (ت 1069هـ) في مصنفه «شفاء العليل فيما في كلام العرب من «الدخيل » في إشاعة تداول مصطلح «الدخيل»، حين أطلقه على جميع الألفاظ العربية الأصل التي لحقها التغيير من الناحية الصوتية أو الصرفية أو الدلالية.، وعلى الكلمات المقترضة من اللغات

الأجنبية، فحوى معجمه المخصص لتتبع «الدخيل» ودراسته خليطاً من الألفاظ المعربة والمولدة والعامية واللاحنة.

وعلى الرغم مما عرف في الكتابات التراثية المتأخرة من ضبط للمفهوم وتحديد دقيق للمصطلحات مع شرحها شرحاً مسهباً؛ فإن المتأخرين من اللغويين لم يسلموا بدورهم من الخلط بين مفهومي «المعرب» و«الدخيل». فإضافة إلى «الجواليقي» و«الخفاجي»، نجد «السيوطي» أيضاً يقول «يطلق على المعرب دخيل، وكثيراً ما يقع ذلك في كتاب العين والجمهرة وغيرهما» (25). كما سقط في هذا اللبس بعض المحدثين(26)، مما حدا ببعض الباحثين في عصرنا الراهن إلى الدعوة إلى ضرورة التفريق بين المفهومين ذاكراً أن «اللفظة الأجنبية التي استعملها العرب الذين يحتج بكلامهم، تعتبر من المعرب حتى ولو لم تكن من حيث بنائها ووزنها الصرفي، مما يدخل في أبنية كلام العرب. أما ما دخل بعد ذلك، فإنه يعتبر من الدخيل، أي الذي جرى على الألسنة والأقلام مستعاراً من اللغات الأجنبية لحاجة التعبير إليه»(27).

وتبنّى آخرون المعيار اللغوي كأساس للتمييز، من زمرتهم «إبراهيم بن مراد» (1993م)، فيستلهم تقسيم «أبا حيان الأندلسي» للأسماء الأعجمية (في «الارتشاف») إلى أقسام ثلاثة بحسب خضوعها أو عدم خضوعها للتغيير، ويسمى «ابن مراد» القسم الذي ألحق بأبنية العربية «معرباً»، والقسمين الآخرين (ما غُيّر و لم يلحق، وتُرك دون أدنى تغيير) «دخيلاً»(28). وهذا المعيار الأخير هو الأجدى في نظرنا والأسلم، حيث يصعب الارتكان إلى أي أساس زمني للتمييز بين «المعرب» و«الدخيل» في شموليتهما، وذلك لعدم توفرنا على معجم تاريخي للعربية يدوّن زمن ولوج اللفظ الأجنبي إلى متن العربية، ويحدد مراحل تداوله بين عامة الناس أو خاصتهم.

و«الدخيل» عند المعجميين القدامى، «كل كلمة أعجمية أدخلت في كلام العرب وليست منه»(29). ويقال «فلان دخيل في بني فلان، إذا انتسب

إليهم وليس منهم»[30]. وهو في «المعجم الوسيط»: «كل كلمة أدخلت في كلام العرب، وليست منه»[31]. كما هو عند بعض اللسانيين المحدثين «اللفظ الأجنبي الذي دخل إلى العربية دون تغيير، كالأكسجين والتلفون»[32]. وقد اشتق «عبدالصبور شاهين» (1986م) لفظاً جعله مقابلاً للفظ «التعريب»، وهو مصطلح «التدخيل» شمل «أسماء لمسميات لا علاقة لها بجذور العربية»[33] ولا تنضوي ضمن شبكة أوزان اللغة العربية، وقد ترد طويلة البنية بحيث يصل عدد صوامتها أحياناً إلى العشرة.

على أن هاته الاصطلاحات الدالة على مفهوم «الأعجمي» ليست وحدها المتداولة من قبل اللغويين العرب القدامى عند حديثهم عن المعرب وأحواله، بل ثمة عبارات اصطلاحية أخرى جاءت متضمنة بمصنفاتهم المرتبطة بظاهرة التعريب، وقد أجملها الباحث «نصوحي دونال قرّة أرسلان» (1995م) على الشكل التالي:

1 – عجمي أو أعجمي؛ عجمية أو أعجمية: أجنبي.

2 – أدخل في كلام العرب[34]؛

3 – أخذ من[35] .....؛

4 – لا أراه عربياً صحيحاً[36]؛

5 – لا أحسبه من كلام العرب؛ أو لا أحسبه عربياً، أو أظنه – أظنها – معرباً[37]؛

6 – أراه أعجمياً[38]؛

7 – ليس من محض العربية[39]؛

8 – ليس من كلام أهل البادية[40]؛

9 – من لغات الحضريين[41]؛

10 – لا أصل لهذا القول في كلام العرب[42]؛

11 – كلمة على أفواه العامة[43]؛

12 – لا أدري ما صحته[44]؛ أو لا أدري أصحيح أم لا[45]؛

13 – عرب عند غير الفصحاء[46]؛

14 – كلمة معاياه، لا أصل لها[47]؛

15 – لا أدري مم أخذ، إلا أنه قد تُكلِّم به[48]؛

16 – يبعد عن أن يكون عربياً[49]؛

17 – ليس بثبت[50]؛

18 – لا أراه مشاكلاً لكلام العرب[51]، [52].

يتضح من هاته العبارات الاصطلاحية التي استقرأها الباحث من بطون المؤلفات الدارسة لموضوع التعريب أنها لا تقتصر على دلالتي «المعرب» و«الدخيل» بمفهوميها الضيق، بل تشمل أيضاً اللفظ العامي والملحون.

ويحق لنا بعد تعريفنا للمفهوم، وتحديدنا لدلالاته المتعددة التي عرفها في العصر الحديث؛ أن نقدم جملة أدوات/ وسائل نراها كفيلة بالنهوض بمشروع التعريب في الوطن العربي.

4 – مقترحات لتجاوز عوائق التعريب:

لن يتأتى بناء مشروع التعريب الشامل دون اعتماد تصور دقيق واضح الرؤية يهدف إلى مراقبة الدخيل، وتنظيم طرق استقباله في متن العربية، حماية للغتنا من الاغتراب في موطنها، يستلهم هذا المنظور حسنات التجارب السابقة في مجال التأصيل المصطلحي ويتفادى هناتها.

وتخضع عملية انتقال اللفظ الدخيل إلى متن العربية لعدة عوامل

منها: طبيعة العرف اللغوي السائد في المجتمع الذي يستعمل اللفظ الوافد، والمستوى التعليمي للمتلقي، وطريقة استقبال الأجنبي، أعن طريق المشافهة أم الكتابة؟ ونوع المصادر التي تم اللجوء إليها لاقتباس الدخيل، أهي مصادر أكاديمية موثوقة، أم وسائل الإعلام أم لهجات، ومن أجل تحقيق الأهداف التي سطرناها أعلاه لزم توفير جملة من الشروط العامة تتلخص:

- في نهج سياسة لغوية تتوخى بالدرجة الأولى صيانة العربية، وفرض وجودها بالملتقيات الدولية، والعمل على نشرها وتعميم استعمالها بمختلف البلدان(53)،
- وإعادة ربط الصلة بين الإجراء التعريبي والبحث العلمي، بفضل استثمار أنجع لخبرات المفكرين والمترجمين، وهيئات البحث العلمي بمختلف مشاربها وتوجهاتها،
- واعتماد المعالجات الآلية للغة العامة وللمنظومات المصطلحية، بغية الاستقراء الدقيق للمفاهيم العلمية والمتصورات سواء في اللغات الأجنبية (المصدر) أو في اللغة العربية (الهدف)،
- والاشتغال بكيفية جماعية، عن طريق التنسيق بين المجامع اللغوية والعلمية العربية من جهة ومكتب تنسيق التعريب من جهة أخرى تفادياً لكل اضطراب أو فوضى في عملية التعريب.
- وتشجيع المؤسسات التي تختص بالتعريب والترجمة من اللغات الأجنبية إلى العربية يدعمها مادياً ومعنوياً وبإشراك جميع الفعاليات الثقافية في بلورة أعمالها.
- ومواكبة الإنتاج والتأليف الأصيل بالعربية لعملية التعريب والترجمة، للحاق بركب التطور العلمي.
- إضافة إلى عامل مافتئ الغيورون على العربية ينادون بتحقيقه، ويتمثل في استصدار قرار سياسي من جامعة الدول العربية ملزم لجميع الحكومات

العربية باستعمال اللغة القومية لغة تدريس في المعاهد العلمية العامة والخاصة وفي الجامعات العربية بمختلف تخصصاتها، للحد من تردد السياسات التعليمية في الأقطار العربية بين التعريب والتغريب.

وهناك شروط أخرى خاصة ترتبط بالمعرِّبين وواضعي المصطلحات، يجب أن يتحلوا بها، وهي:

- الاختصاص بعلم من العلوم (أو صناعة من الصناعات)، والتفوق فيه نظرياً وتطبيقياً، ويستحسن بالمعرِّب أن لا يتجاوزه للاشتغال في مجال آخر.
- وإتقان لغتين أو لغة واحدة في أقل الأحوال من لغات العرب (اللغات المصدر).
- والاطلاع الجيد على قواعد العربية، وأساليبها، ومصطلحاتها الثاوية في بطون المعاجم والمصنفات العلمية التراثية.
- ثم تعاون العالم المتخصص في أيّ علم من العلوم باللغويّ المتمكن، وبالمصطلحيّ الموثق قصد توليد مصطلحات سليمة تحظى بالإجماع، ولا تتعرض للنقد والإهمال.

وقد صدق من قال إن «تكرار الحديث في الموضوع الواحد، ومعاودة طرحه وخاصة عندما يكون موضوعاً ناضجاً هو أول العوائق والذي يعترض حركة التعريب، ويعرضها لشيء من الجهد المضاع»[54]، لذا فمن اللازم تعليق النظر في مجالات التعريب النظرية، والخوض في الإجراء التعريبي بشكل عملي. وسنعمل بالباب الأخير من هذه الدراسة على دراسة طبيعة المعربات الواردة في المعاجم اللسانية، لنرى درجات تكييفها مع نسق العربية.

لكن هل بالإمكان الاستفادة من طرق معالجة القدامى لظاهرة التعريب؟ وللإجابة عن هذا التساؤل يجدر بنا البحث عن الإجراءات المعتمدة من قبل الأسلاف لتحديد مدى «إعمال» النهج التراثي في دراسة المعربات.

5 – قضايا «التعريب» في دراسات العرب القدامى:

إن بين أيدينا تراثاً ضخماً يتصل بالموضوع ذلك أن اللجوء إلى «التعريب» ظاهرة قديمة في العربية، فقد اعتمده العرب بشكل جلي منذ القرن السابع الميلادي، كما نجد إرهاصات تواجده في الأشعار الجاهلية مع الأعشى والنابغة الذبياني وآخرين. وكان مصطلح «أعجمي» من أول المصطلحات الدالة على الألفاظ الأجنبية الدخيل، وقد ورد في القرآن الكريم للدلالة على كل ما هو عربي سواء في اللغة أو في الأجناس(55).

ويعد عبدالله بن عباس (ت 68هـ) أول الدارسين الذين التفتوا إلى هذه الألفاظ الدخيلة في القرآن الكريم، ونعتها بالتسمية المنسوبة: «الأعجمية»، وأجهد النفس في تحديد لغاتها الأصلية، فأرجع «طه» و«اليم» و«الطور» و«الربانيون» إلى السريانية، و«الصراط» و«القسطاس» و«الفردوس» إلى الرومية، و«المشكاة» و«كفلين» إلى الحبشية(56).

وتميزت معالجة العرب القدامى للمعرب بتناولهم الظاهرة من جانبين:

- الجانب الأول: درسوا من خلاله طبيعة الاقتراض، وحددوا مواقفهم من إدخال الكلمات الأعجمية إلى جسد اللغة العربية.
- الجانب الثاني: خصصوه لرصد الألفاظ الدخيلة المقترضة إلى العربية، وللحديث عن أثر الدخيل في بنية اللغة العربية وأنماط التغيير الذي يشهده «الأعجمي» عند دخوله العربية، وكيفية المناقلة الصوتية للصوامت والمصوتات من اللغات الأجنبية إلى العربية.

وقد كان من أسباب كثرة ورود الأسماء الأعجمية في المراحل الأولى من الترجمة إلى العربية، أن أغلب نقلة علوم اليونان كانوا من النسطورين والكلدانيين والأعاجم، إضافة إلى العامل الزمني الذي كان يلاحقهم بسبب ضغط الساسة، وتشجيع الخلفاء للمترجمين بالإسراع في تعريب تراث اليونان

والفرس (تُراجع بهذا الخصوص رواية وزن الكتاب المترجم ذهباً مهدياً من قبل المأمون) تاركين للأجيال مهمة تأصيل المصطلح ووسمه بالطابع العربي الأصيل، و لم يتردد العرب قديماً في اللجوء إلى اللفظ المعرب سواء ورد على «هيئة» عربية مثل: فلسفة وهندسة وترياق، أو لم يرد مثل إيساغوجي واسطقس.. ويكفي أن نتفحص الفصول التي صنفها «الخوارزمي في «مفتاح العلوم» في الأغذية والأدوية المفردة والمركبة وأسماء الجواهر والعقاقير الكيميائية لنتأكد من إقدامه على الدخيل مادامت لم توجد مرادفات له دقيقة في ذلك الأوان بالعربية.

وكان الإقبال شديداً على التعريب في العلوم الدخيلة التي سموها «علوم العجم»[57] مثل الفلسفة والمنطق وعلم الفلك؛ والكيمياء؛ بخلاف «العلوم الإسلامية» التي لم تشهد تأثرا كبيراً بالمفاهيم الأعجمية ولا بمقاربات الأعاجم الحاوية لها، وقد نجد بعض المصطلحات الدخيلة في الدراسات الأدبية المتأخرة عند «ابن الأثير» و«القرطاجني» مثل بويطيقا، وتراجيديا (...) لكنها نادرة في عمومها.

ونلحظ بهذا الخصوص أن لجوء عباقرة العرب من أمثال «ابن سينا» و«الكندي» و«البيروني» و«الخوارزمي» و«ابن الهيثم» إلى المعربات في مصنفاتهم العلمية والفلسفية؛ ناتج عن نشدانهم الدقة العلمية ومراعاة الصلة العلمية مع باقي اللغات المصدر، خصوصاً في حالات تواجد الألفاظ العربية المرادفة لها، مما يدل على أن لجوءهم إلى الدخيل كان اختيارياً لا اضطرارياً، الهدف منه تحقيق الوظيفة الإبلاغية في زمن لم تتداول فيه بعد المصطلحات العربية، وغالباً ما كان التعريب مرحلة طارئة تتلوها مرحلة التأصيل المرتكزة على تبينة المصطلحات بالطابع العربي الأصيل، باعتماد الاشتقاق وباقي وسائل التوليد اللفظي المفضية إلى الاستغناء عن العرب والدخيل على السواء، والمثال الصريح على هذا الطرح «اللغة الواصفة» لعلماء الرياضيات العرب التي

خلت في مراحلها اليانعة من المفاهيم الدخيلة، وأصبحت أصيلة أصالة العلوم الإسلامية ذاتها.

من الواضح أن سيبويه كان من أبرز المتقدمين من النحاة واللغويين الذين اعتنوا في مصنفاتهم بـ «المعرب»، ودرسوا أحواله وعوارضه، إذ مافتئ كلامه عن الظاهرة مصدراً ينهل منه العلماء ودراسات المتأخرين ليست في نهاية المطاف سوى شرحاً لما اقتضب بـ «الكتاب»، وتوضيحاً لما غمض منه، أو إسهاباً في نقاط معينة اكتفى سيبويه بالإشارة إليها. وقد تطرق لموضوعات المعرب في أبواب أربعة من «الكتاب» وهي:

- باب الأسماء الأعجمية (234/3).
- باب ما كان من الأعجمية على أربعة أحرف قد أعرب... (620/3).
- باب ما أعرب من الأعجمية (303/4).
- باب اطراد الإبطال في الفارسية (305/4).

عالج فيها مواصفات «الأعجمي» انطلاقاً من المستويين السالفي الذكر أعلاه، وهما مستوى البحث النظري في الظاهرة ومعالمها الصرفية والنحوية، ومستوى تقني يخص كيفية نقل الأصوات من اللغات المصدر إلى اللغة الهدف. وهو يصوغ محور الإشكال بالباب الثالث[58]، حيث يوضح كيفية تصرف اللغويين فيما تم تعريبه من الألفاظ الأعجمية، ويعرض لمناهجهم في تغيير بعض الدخيل، بإلحاق بعض المعربات بصيغ العربية، وعدم إلحاق أخرى، وترك الأعجمي على حاله دون تغيير إما لكونه ورد على هيئات العربية، أو تقبلاً لما لم يرد منه على سنن العربية. وحين التطرق لاحقاً لأنواع المعرب سنظهر ارتكاز المتقدمين من النحاة واللغويين (المتأخرين منهم بشكل خاص) على منظور صاحب «الكتاب»، والذي يعد أيضاً ركيزة أساسية عند دراسة المناقلة الصوتية من الأصوات الأعجمية إلى العربية.

ونحيل الباحث المهتم بتتبع المعربات قديماً إلى مصنف «معجم الألفاظ الأعجمية في القرآن الكريم»[59] الذي تضمن أيضاً المعربات المتداولة بالجاهلية وبالحديث الشريف، وقلّما يشير إلى دلالة المعرب بها، ونوع التغيرات الدلالية التي حصلت للمعرب بين لغته الأصلية وانتقاله إلى العربية. ويبقى هذا المجهود خير ما قدِّم في مجال رصد المعرب والدخيل بالتراث العربي عموماً، ندعو أن يكون نواة أساسية لوضع معجم المعربات يرصد اللفظ الأعجمي في مختلف مراحل العربية وفي مشاربها الثقافية المتعددة.

1-5 – أنواع المعرب في الدرس اللغوي القديم:

وباستلهامنا للتصنيف الذي قدمه «سيبويه» لأحوال المعرب[60]، نقسم المعربات إلى أربعة أنواع:

– النوع الأول: يرتكز على إجراء تأصيل اللفظ الأعجمي بإخضاعه لبناء عربي مثل ما وقع عند تدخيل لفظ «درهم» وتعريبه على زنة «هِجْرَع»، و«بهْرَج» ثم إلحاقه بصيغة «سلهَب» و«دينار» بهيكل «ديماس»[61].

– النوع الثاني: يعمد فيه إلى تغيير اللفظ الدخيل دون أن نلحقه بـ «مثال» عربي. ويحصل هذا التغيير بإبدال الصوامت وأماكن الزيادة وتغيير المصوتات، من ذلك: «آجِرْ» و«إبرَيْسم» و«إسماعيل» و«سراويل»[62].

– النوع الثالث: لا يتعرض فيه للدخيل بتغيير ولا إبدال، ويترك على حالته الأعجمية مع إلحاقه ببناء من أبنية العربية، نجد هذا النمط من التعريب في ألفاظ مثل: «خرَّم» التي ألحقت بأسرة «سلَّم»، و«كرْكم» التي ألحقت بمجموعة «قمّقم»[63].

– النوع الرابع: يشمل المعربات غير المغيّرة وغير الملحقة بوزن من أوزان اللغة العربية، مثل لفظ «خراسان»[64].

هذا وقد لجأنا بهدف الإبانة إلى تفريع المعرب أيضاً إلى النوعين الثالث

والرابع، في حين يجمعهما سيبويه تحت قاعدة واحدة، في قوله: «وربما تركوا الاسم على حاله إذا كانت حروفه من حروفهم، كان على بنائهم أو لم يكن»(65).

ونجد من اللغويين القدامى من عمد إلى «معيار التصرف» للتمييز بين أنواع الدخيل، حين قسم «أبو منصور الجواليقي» المعربات إلى صنفين:

- الصنف الأول: يستسيغ أن تدخل أداة التعريف في أوله، فيعامل اللفظ الأجنبي مثل الكلمة المعرَّبة، بقبوله للتنوين، ويمكن أن يرد مكسور الآخر من مثل: الديباج.
- الصنف الثاني: لا يستسيغ أن تدخل على أوله أداة التعريف، كما لا يمكن تنوينه ولا كسر آخره، مثل: موسى(66).

5-2 - بين الاشتقاق والتصرف والتأصيل اللغوي في المعرب:

لقد فطن الدارسون العرب القدامى إلى الأهمية القصوى للاشتقاق في اللغة العربية لارتكاز النظام الصرفي العربي على آلياته الإجرائية في التقييس والتوليد، ومن ثم طبعوا كل لفظ (سواء أكان عربياً أم غير عربي) بطابع أصيل. والتأصيل يتأتى عن طريق الاشتقاق، ومحاولة إيجاد «أصول» ثلاثية ورباعية للألفاظ الدخيلة، وربط الصلة بينها وبين دلالاتها المعبرة عنها، وقد يعمد بعض من أسلافنا إلى ربط اللفظ الدخيل بكلمة عربية مهجورة في حالة عدم توفير «أصل» للفظ الأجنبي(67)، لاسيما إذا كان الوافد من أسماء الأعلام نظراً لتقارب صورها في اللغات السامية. كما أدت بهم الرغبة الجامحة في التأصيل إلى البحث عن أدنى صلة بين اللفظين لرد الأجنبي إلى العربي(68).

ولا شك أن المغالاة في الاشتقاق من المعرب دعت بعض رواد النظر اللساني القديم إلى التحذير من التخليط بين نسقين لغويين مختلفين، فالممارس لهذا التخطيط كمن يعمد إلى التهجين(69). غير أن الاشتقاق من المعرب إذا

كان قياسياً والتزم المعربون بقواعده الصارمة، فهو مُجاز ومعتمد من قبل أغلب النحاة، وقد قالوا قديماً: هنْدَس، ودرْهَم، وخنْدَق، ودبَّج، ودوَّن، ونوْرَز، ودنَّر، من: الهندسة، والدرهم، والخندق، والمنجنيق، والديباج، والديوان والنوروز، والدينار. وفيما يخص جانب «التصرف» في الأسماء العربية، فقد أشرنا فيما تقدم إلى تصنيف «الجواليقي» للمعرب إلى صنفين باعتماد اللغوي على معيار التصرف ودخول أداة «ال» على الدخيل. وإذا كانت الأعلام الأعجمية المزيدة على الثلاثي غير منصرفة عند النحاة ؛ فإن الثلاثية منها عُدّت منصرفة، خلافاً لمنظور سيبويه(70).

وإضافة إلى وظيفة «الاشتقاق» الإنتاجية، فقد جعلوا الإجراء الاشتقاقي أساس التفرقة بين الأصيل والدخيل «وهو من أصل خواص كلام العرب، فإنهم أطبقوا على التفرقة بين اللفظ العربي والعجمي بصحة الاشتقاق»(71).

ويمكن اعتبار مبحث «التأصيل اللغوي» أحد الأبواب الرئيسية لـ «علم الاشتقاق التاريخي» (Enmologie) وهو يرتكز أساساً على الإجراء الاشتقاقي من الناحية التاريخية فقط، فيختص بالبحث عن أصل اللفظ المعرب وعلاقاته بباقي الألفاظ.

ونتساءل هنا: هل أخذ الدارسون عند تأصيلهم للمعربات بعين الاعتبار المستوى الدلالي وتطور معاني المعربات بعد اندراجها في متن العربية؟ وهل انتبهوا أيضاً إلى التقارب الصوري والدلالي للدخيل في مجموعة لغات بني سام؟

وإذ تبين لنا أن المتقدمين اهتموا بالجوانب التطبيقية في تشريح اللفظ المعرب، دون تركيز على معالجة تقيم موازنة بين العربية وأخواتها السامية، وبينها وباقي اللغات التي اقترضت منها ؛ فهل بالإمكان أن نعتبر دراسات القدامى للمعربات بمثابة المغامرة اللغوية؟ ونطرح هذا السؤال بإلحاح خصوصاً

إذا علمنا أن الكثير من الدارسين للأعجمي كانوا يجهلون أغلب اللغات الأجنبية مصادر «الدخيل»، ومن ثم صعُب عليهم تقديم دراسات تقابلية تقرب من أسس اللسانيات المقارنة بمفهومها الحديث. لكننا نشير أنه مقابل عدم إتقان معظم لغات العلوم الدخيلة، كان اللغويون العرب متفوقين جداً في معرفة سنن العربية وقوانينها الصوتية والصرفية والتركيبية.

3-5 – ضوابط تعريب الألفاظ الأعجمية:

سنجيب في هذا المبحث عن سؤالين في غاية من الأهمية:

– الأول: هل ثمة منهجية دقيقة ومنتظمة اعتمدها القدامى في معالجة اللفظ الدخيل؟

– الثاني: هل بإمكاننا الاستفادة من هاته المنهجية في حالة وجودها في التعامل مع الاصطلاحات الأجنبية الوافدة؟

من المسلّم به أن كل لغة تتميز بنسقها الخاص بها، وأن الوسائل التعبيرية والصياغات اللفظية قد تتطابق أحياناً بين اللغات، وقد لا تتطابق في الكثير من الأحيان، مما يدفع المعرِّب إلى إجراء عملية تطويع اللفظ الأعجمي من لغة الانطلاق إلى لغة الوصول في مستوياته الصوتية والصرفية والدلالية.

وإن المتمعن في الكتابات اللغوية القديمة سوف لا يجد ضالته إذا كان بصدد البحث عن منهجية متكاملة ومتراصة، جامعة ومانعة تبناها القدامى لاستقبال الأعجمي، لكن مقابل عدم تنظير الأسلاف لقيود «التأصيل المصطلحي»، فقد وردت عدة إجراءات متفرقة في بطون مصنفاتهم استهدفت تطويع الكلمة الأجنبية لسنن العربية، وقد ارتأينا جمعها وتصنيفها إلى إجراءات صوتية، وصرفية وأخرى دلالية، وهي في مجموعها تعد فعلاً منهجاً ميسراً لقبول الأوائل للفظ الأعجمي.

* **الضابط الصوتي:** ركز المعربون القدامى على معالجة الحرف (الصامت)

والتغييرات التي تلحقه بانتقاله من اللغة/ اللغات المصدر إلى اللغة الهدف، فالإبدال في تصورهم لازم في حالة عدم وجود صوامت تماثل مقابلاتها الأعجمية، كي لا «يدخلوا في كلامهم ما ليس من حروفهم»[72]، ويعتبر «سيبويه» أول من حدد البدائل الصامتية العربية لأصوات الألفاظ الأعجمية، في «باب اطراد الإبدال في الفارسية»، مستنيراً في عمله بمعرفته الجيدة للغة الفارسية، ويمكن أن نجمل أنواع التغيير التي حددها صاحب «الكتاب» في أربع صيغ:

* **إبدال صامت بصامت:**

- كإبدال الصامت الذي بين «الكاف» و«الجيم» (وهو «الكاف» الفارسية) إلى «الجيم» العربية لقرب مخرجهما، ويعد إبدالاً لازماً لأنه ليس من حروف العربية[73]. كما في «لحام» والأصل «لكام»، و«جورب» والأصل «كورب».

وقد يبدل كافا عربية، في مثل «كوش» وأصلها «كَوش» و«كردن» والأصل «كَردن».

كما قد يبدل أيضاً إلى «القاف» أو «العين» العربيين، مثال ذلك: «قربز» و«غربال» وأصلهما «كَربز» و«كَربال»،

- إبدال«الجيم» الفارسية المنقوطة بثلاث نقاط (چ) إلى «الجيم» بالعربية الفصحى، كـ: «چنك» (بثلاث نقاط) تتحول إلى (جنك).

أو إلى الصاد في «چك) التي تصبح «صك».

أو إلى الشين في «چاكري» التي تتحول إلى «شاكري».

- ومقابلة الصامت اليوناني «Camma»، واللاتيني «G» بـ «الغين» في العربية كما في «أناغورس»[74] أو بـ «الجيم»، من مثل: «جنطانيا»[75].

- وإبدال الصامت اليوناني «Kappa» واللاتيني «C» أو «K» بـ «القاف» العربية في «قيفال»[76] و«قنطوريون»[77].

- وإبدال الصامت الذي بين الباء والفاء في الفارسية «فاء» عربية، كما في «فرند» و«فالوذج» و«فستق» التي كانت في أصلها «پرند» (الباء تحمل ثلاث نقاط تحت) و«پالوذة» و«پستي».. وقد يبدل «باء» عربية، من مثل «بندق» و«بيدق» اللتان كانتا قبل استعمالهما في العربية «پندق» و«پيرده» (الباء بثلاث نقاط)[78].

- وأبدل العرب القدامى الصامتين اليونانيين «Beta» و«Pi»، والصامت اللاتيني «B» و«P» بـ «الباء» العربية تارة، في «بطرسالينون»[79]، وبـ «الفاء» العربية تارة أخرى فيصبح اللفظ نفسه «فطراسالينون».

- إبدال الصامت اليوناني «Phi» واللاتيني «Ph» فاء عربية، في مثل «فيلون»[80].

- إبدال «السين» الفارسية بصامت «الصاد» العربية، ونجد ذلك في «صرد»، صنجة»، وأصلهما «سرد، سنج».

- قلب «الشين» الفارسية إلى «السين» العربية في حالات مثل «دست، سكر، إبرسيم» وأصولها الأعجمية: «دشت، شكر، إبرشيم».

- مقابلة الصامت اليوناني «Sigma» واللاتيني «S» «سيناً» في العربية، كما في «سندروس»[81]، أو «صاداً» كما في «اصطرك»[82]، أو «شيناً» لاسيما إذا ورد في نهاية اللفظ كما في «إقريطش»[83].

- إبدال الصامت اليوناني «Chi» «خاء» عربية في أغلب الحالات كما في «طرخون»، أو «كافا» في «كيموس»[84]، أو «قافاً» خصوصاً عند وروده في ختام اللفظ كما في «سماق»[85].

- مقابلة الصامت اللاتيني «H» بـ «الهمزة» فوق الألف كما في «أبوسالينون»[86]، وبـ «الهاء»، في مثل «هيوفاريقون»[87].
- إبدال «هاء» السكت التي ترد في ختام اللفظ الفارسي «جيماً» في العربية، فتتحول «بنفسه، كوسه، موزه، تازه» إلى: «بنفس، كوسج، موزج، طازج».
- قلب «الزاي» الفارسية (المشكولة بثلاث نقاط) إلى «الزاي» العربية في: «برزك، وقز» تتحولا إلى «برزخ، قز».
- إبدال الصامت اليوناني «Delta» واللاتيني «D» بـ «الدال» العربية، على الرغم من نطقه في اليونانية على هيئة «الذال» المعجمة، فقال العرب: «ديسقوريديس»[88] و«أبيديما»[89].
- قلب «التاء» الفارسية «طاء» عربية، طلباً للتوافق الصوتي في «تربالي» تنبور، تازه «تصبح «طربال، طنبور، طازج».
- إبدال الصامت اليوناني «theta»، واللاتيني Tb» بـ «الثاء» في العربية، في «ثومس»[90]، أو بصامت التاء. – مقابلة الصامت اليوناني «Tau» واللاتيني «T» بالطاء في العربية، كما نجد في الكلمة العربية: «أرسطولوجيا»[91].
- قلب «الكاف» الفارسية «خاء» عربية لنفس الغرض في «كنده، فرسنك، برزك» التي تتحول إلى «خندق، فرسخ، برزخ». – إبدال الصامت اليوناني «X» «قافاً» عربية، في مثل «أندروفيقا»[92]، أو «خاء» و«شيناً» كما في «طخشقون»[93]، أو «كافاً» عند وروده في نهاية الكلمة كما في «أسطرك»[94].
- قلب الصامت اللاتيني «V» «واواً» عربية في «كراويا»[95]، أو «ياء» عربية كما في «هندباء»[96].

وهناك حالات أخرى نادرة من أمثلة الإبدال بين الصوامت، منها:

- إبدال «اللام» عيناً، كما في «لشكر» التي تأخذ صورة «عسكر»(97).
- إبدال «اللام» «همزة»، من مثل «لنكر» تصبح «أنجر»(98).
- إبدال «الزاي» «لاماً» عربية، في «كفجلاز» التي تتحول إلى قفشليل» على إثر إبدال الكاف قافاً والجيم شيناً، والفتحة كسرة، والألف ياء(99).

*** زيادة صامت أو مقطع قصير:**

- كزيادة المقطع الصغير في بداية الكلمة ويضم الهمزة مفتوحة، وقد اصطلح عليهما معاً في الدرس اللغوي القديم بـ «الحرف»، نجد ذلك في «أرندج» معرب «رنده»، مع إبدال الهاء جيماً.
- وزيادة المقطع الصغير في وسط الكلمة، كزيادة اللام مفتوحة في «جوكان» وإبدال الجيم صاداً عربية، والكاف الفارسية جيماً، فتعرَّب بـ «صولجان»(100).
- أو زيادة الصامت في ختام اللفظ، كما هو الحال في الكلمة الفارسية «جارو» التي تحولت إلى «صاروج» بعد إبدال الجيم الفارسية صاداً عربية، وإضافة صامت الجيم في الآخر.

ونشهد كذلك زيادة صامتية، الغرض منها تثليث الكلمة، من ذلك تضعيف الصامت الثاني في «بدّ» وأصلها «بت» أبدلت «الباء» الفارسية «باء» عربية، و«التاء» «دالاً»، التي تم تضعيفها(101).

*** حزف صامت أو مقطع قصير:**

- كحذف المقطع القصير الذي يستهل به اللفظ المعرب في «نَبْهَرَه» الذي تحول إلى «بَهْرَج» بعد حذف نونه المفتوحة، وإبدال «الهاء» جيماً عربية.
- أو حذف صامت الهاء من وسط الأعجمي «شاه بور» فيصبح «سابور»

على إثر إبدال «الشين» «سيناً» و«الياء» الفارسية «باء» عربية ونقصان الهاء. ويشير «ابن قتيبة» إلى حذف «المصوت الطويل» (ألف المد) من الأسماء الأعجمية التالية: إبراهيم، إسحاق، هارون، التي تتحول في القرآن الكريم وفي عربية العصر الوسيط إلى إبرهيم، إسحق، هرون[102].

وقد عادت هاته الألفاظ إلى حمل المصوت الطويل بعربية العصر الحديث.

*** إبدال مصوت بمصوت آخر:**

تشتمل اللغات الأعجمية القديمة منها والحديثة على مصوتات كثيرة، في حين لا توجد بالعربية سوى ثلاثة مصوتات أساسية قصيرة وثلاثة أخرى طويلة، مما يجعل المعرِّب يحوِّل الصوائت الأعجمية غير الموجودة بالعربية إلى تلك المتداولة باللغة الهدف، أو يقوم بتغيير أخرى؛ على الرغم من توفر نظيراتها بالعربية طلباً للخفة والتناغم المصوتي.

- كإبدال الضمة المشوبة بالفتحة إلى الضمة المطلقة في «زور»[103] وهو تغيير اضطراري لعدم استعمال الضمة المشوبة بالفتحة في العربية الفصحى.
- وإبدال مصوت الضمة فتحة عربية في «سُوسن» تحولت إلـ «سَوْسَن».
- وإبدال الفتحة الفارسية إلى الكسرة العربية في «شِطرنج» أصلها «شَطرنج».
- أو تغييرها إلى الضمة في العربية، من مثل «دستور» التي تحولت إلى «دُستور» (بضم الدال).

وتعد التغييرات الثلاثة الأخيرة اختيارية نظراً لوجود المصوتات الفارسية في العربية وكان الغرض منها خفة اللفظ.

نستخلص من هاته اللائحة التي تقابل بين الأصوات الأعجمية ونظيراتها العربية التي تقابلها أن المعرِّبين قد اختلفوا في تحديد المقابل الدقيق، بحيث شهدنا جهودهم تتسم بما يمكن أن ننعته بـ «فوضى المناقلة الصوتية»،

وتعود أسباب تضارب المعرِّبين في معالجة الأصوات الأعجمية إلى عدة عوامل، منها:

1 – طبيعة الصوت الأعجمي الذي قد يختلف في صفاته ومخارجه عن الصوت العربي.

2 – مصادره من لغات أعجمية متعددة، يتسم في كل لغة منها بصفات قد تختلف عن صفاته في اللغة الأجنبية الأخرى.

3 – طرق نقله، وما قد يصحبها من تصحيف أو تحريف قبل وصوله إلى يد المعرِّب.

ويشتمل الضابط الصوتي إجراءات صوتية وأخرى مقطعية منها:

* إذا ابتدأت الكلمة الأعجمية بصامت ساكن مثل «Platon» فإنه يزاد في أوله همزة القطع ليصبح «أفلاطون».

* زيادة حرف الهمزة في أول الأسماء المبتدئة بمصوت مثل كلمة «Odyssey» تصبح «الأوديسّة».

وثمة ملاحظات نسجلها، ونحن نستعرض الإجراءات الأصواتية والصواتية التي لجأ إليها القدامى لتطويع الصوت الأعجمي، من أبرزها:

– عدم اطراد قيد مراعاة القرب المخرجي في الأصوات الأعجمية التي تم تليينها لخاصيات النطق العربي، إذ قبل اللغويون حصول الإبدال بين الأصوات المتباعدة المخرج.

– إغفال المعربين عنصر صفات الصوت الأعجمي، التي من شأنها أن تساعدهم في تحديد خاصيات النطق الأعجمي للصوت.

* **الضابط الصرفي:**

اشتملت الألفاظ الأعجمية على هيئات شتى، تختلف أحياناً في هياكلها عن الأوزان العربية، لذلك عمد المعرِّبون في أغلب الحالات إلى تليين بنية اللفظ

الأجنبي ليتلاءم مع طبيعة الوزن العربي، فيكون مألوفاً ومستساغاً عند تداوله شفاهة وكتابةً، سواء وافق وزناً عربياً في أصله، كـ «درهم» ألحقوه بـ «هجرع»، و«بهرج» ألحقوه بـ «سلهب»، و«دينار» ألحقوه بـ «ديماس»، أم أقاموه على وزن عربي بإحداث تغيير في بنيته من التغييرات الصوتية التي ذكرناها أعلاه (زيادة صامت أو مقطع، أو حذف صامت أو مقطع أو إبدال مصوت بمصوت آخر..) كي ينحرف اللفظ الأجنبي عن هيئته الأصلية وينضوي في نظام الأبنية العربية، وقد تركوه على حاله أحياناً أخرى من دون تغيير بنائه: «إن العرب ربما غيروا الحرف الذي ليس من حروفهم و لم يغيروه عند بنائه في الفارسية، نحو: آجر وجريز»[104]، أو من دون إلحاقه بوزن عربي: «فربما ألحقوه ببناء كلامهم، وربما لم يلحقوه»[105] كـ: «خراسان» و«خرم» و«كركم». وورد عن «الجواليقي» أن «الفرّاء» يقرر أنه «يبنى الاسم الفارسي أي بناء كان إذا لم يخرج عن أبنية العرب»[106]. كما قد تصاغ اللفظة الأعجمية بأكثر من صيغة من ذلك استعمالهم اللفظ الدال على الطائر المعروف بـ «الشاهين» ببناءات متعددة وهي: «السوذانق» و«السوذنيق» و«الشوذق» و«شوذاق» و«شوذونوق» و«سوذق»»[107].

هذا الاضطراب ناتج بالأساس:

- عن التأخر النسبي لنشأة علم الصرف مقارنة بحركة التعريب، مما جعل الكثير من المعربات لا تخضع لقواعد صرفية دقيقة.
- وإلى اختلاف مستويات المعرّبين الثقافية وانتماءاتهم العلمية، أدى إلى اختلاف نسب الدقة العلمية في عملية تأصل المعربات؛
- إضافة إلى مظاهر التصحيف والتحريف التي قد تعترض «الأعجمي» عند عملية عبوره لضفاف اللغة العربية.

* **الضابط الدلالي:**

على إثر دخول اللفظ الأجنبي إلى متن العربية، فإنه يأخذ الجنسية العربية، وينقطع عن أرومته وجذوره اللغوية، مما يجعله خاضعاً في بعض الأحيان لعملية التطوير الدلالي. وقد ذكر «التهانوي» أن اللفظ المنقول يتحول إلى العربية بمعناه الذي وضع له في لغته الأصلية فـ: «المعرب عند أهل العربية: لفظ وضعه غير العرب لمعنى استعمله العرب بناء على ذلك الوضع»[108]. وتختلف درجات التغيرات الدلالية:

- بين تقليص دلالة المعرب: من ذلك مثلاً كلمة «الجون» الذي يطلق في اللغة العربية على «الأبيض» و«الأسود» وهو عند أهل فارس «اللون» عموماً، ولفظة «كنده» الفارسية = «خندق»، وتقلص معناها إثر انتقالها إلى متن العربية، فأصبحت تدل على «الحفير حول أسوار المدن»[109]، فيما كانت تدل في أصلها على «المحفور المخدود» و«الكهف في الصحراء»[110]، كما ورد لفظ «الفردوس» اليوناني في القرآن الكريم بمعنى الجنة[111]، وكان يدل في لغته الأصلية على كل بستان.
- وتوسيع دلالة المعرب: فقد أصبح لفظ «الزخرف» يدل في العربية على التزيين بأي مادة وفي أي صورة[112]، وكان اللفظ في اليونانية مقتصراً على معنى التزيين برسم الحيوان.
- وتغيير دلالة المعرب: كلفظ «برزخ» الذي كان يعني في الفارسية البكاء والعويل، وأصبح يدل في العربية على حاجز بين عنصرين، والفاصل بين الدنيا والآخرة[113].

كما تحولت دلالات بعض الألفاظ الأعجمية، فأصبحت جزءاً من قاموس الفاحش الكلام، وارتقت أخرى للدلالة على نبيل القول.

هاته جملة من الضوابط المعتمدة من قبل القدامى في تأصيل اللفظ

الدخيل، يستحسن استثمار معربي العصر الحديث لأهم إجراءاتها. لكن هل ثمة هنات تضمنتها معالجة الدرس اللغوي القديم للمعربات؟

5-4 – ثغرات في دراسة العرب القدامى للأعجمي:

لقد غدا مقرراً عند الباحثين المحدثين أن التراث اللساني العربي وصف ظاهرة التعريب وصفاً خارجياً دون التعمق في تفاصيلها، ودون تقديم قواعد يمكن استثمارها في المواجهة الحديثة للألفاظ الوافدة، لذلك اعتبروا جهود القدامى(114) في المجال مجرد حصيلة لغوية تفتقد لمنهج تعريبي دقيق ومنتظم(115).

كما آخذ الدارسون المحدثون المعرّبين القدامى على مبالغتهم في الإقبال على الدخيل ولو لم يخضع لضوابط الصياغة العربية إلى درجة كادوا يهملون الوسيلة المثلى للتوليد المصطلحي في العربية والمتمثلة في «الاشتقاق»(116).

والواقع، وبخصوص النقد الأول ؛ فقد تجلى من خلال الفحص الدقيق لطريقة القدامى في معالجة المعرب، اتخاذهم لعدة إجراءات صوتية وصرفية وسماعية في تبيُّن الأصيل من الدخيل، كما اعتمد الأسلاف على عدة ضوابط صوتية وصرفية ودلالية في توضيح أنماط التغيير الذي يتعرض له اللفظ المعرب عند انتقاله إلى العربية، مما يجعلنا نعتبر أن «المنهجية» موجودة، لكن طبيعة هذه المنهجية هي موضع الإشكال، إذ اتسمت بالتعميم أحياناً، ووردت متناثرة الأشلاء في ثنايا مصنفاتهم أحياناً أُخر.

أما فيما يرتبط بالنقد الثاني، فغني عن الذكر أنه لو تقاعس المترجمون ورواد الفكر الأوائل عن نقل المفاهيم والألفاظ الأعجمية، لما تمكنوا من الاطلاع على جوانب كثيرة من مشاهد الحضارات التي اتصلوا بها، ولما استفادت أوروبا «عصر الأنوار» من منجزات رواد النظر من القدامى، قبل أن نستفيد منهم نحن بني جلدتهم.

إضافة إلى ذلك، يتبين أن العلماء العرب القدامى غالباً ما لجأوا إلى وسيلة التعريب بعد استنفاد الوسائل الداخلية الأخرى، حيث تبنوا طرقاً شتى في التعامل مع اللفظ الدخيل، كان من أبرزها:

1 – اشتقاق كلمة عربية تؤدي دلالة المصطلح الأعجمي، دون أي تغيير يمس سماته الدلالية، من ذلك اشتقاق لفظ «أثل» مقابل «أقاقليس» ولفظ «إثرار» مقابل «أمبرباريس»، ولفظ «أسل» مقابل «سجونس».

2 – إيجاد كلمة عربية مستعملة وتوظيفها للدلالة على المفهوم الأجنبي، مع توسيع أو تقييد لسماتها الدلالية، كاستعمالهم ألفاظ «الكيد» و«الابتزاز» و«الاستعلاء»، و«الحمار»، و«التشريق» لتسمية مواضع الكواكب في الفضاء.

3 – اللجوء إلى «ترجمة» الكلمة الدخيلة بلفظ عربي أو بعبارة عربية باعتماد وسيلة «المجاز»، كترجمة المفهوم اليوناني «بولوغالين» بـ «مكثر اللبن»، وترجمة المفهوم الفارسي «أشترغاز» بـ «شوك الجمال».

4 – تبني أسلوب التعريب بعد استنفاذ إمكانات الوسائل السالفة الذكر.

أما الثغرات الحقيقية التي يحق لنا الكشف عليها، في دراستنا لكيفيات تناول المعرب بالتراث العربي، فتكمن:

أ – في جهلهم بمعظم اللغات الأعجمية التي تشكل مصادر المصطلحات الدخيلة، وعدم معرفتهم بالمعاني الأصلية للمفاهيم الأجنبية، وقد أشرنا إلى محاولة المعربين القدامى الحد من آثار هذا الخلل بفضل إتقانهم الكبير لسنن العربية وقواعدها وسبرهم أغوار دقائقها(117).

ب – اضطراب المعربين في رسم الكلمات الأجنبية، حيث شهدنا مقابلة الصامت الفارسي بأكثر من صامت عربي، وكذا عند مقابلة الصوامت

اليونانية. أما المصوتات، فهي نظراً لمحدوديتها في العربية لا تستوجب نقلاً دقيقاً بين العربية واللغات المصدر.

ج – اختلاف المعربين القدامى في تطويع اللفظ الدخيل إلى بناء عربي، حيث صاغوه على أشكال وهيئات متعددة.

د – أجهد القدامى أنفهسم في إلحاق الألفاظ المعربة بصيغ عربية، إلى درجة دفعتهم إلى التمحل أحياناً.

ز – محاولة الدارسين القدامى تأصيل الكلمات الدخيلة بردها إلى أصول عربية.

و – التخليط في الاشتقاق من الأعجمي.

ي – تداخل بين دلالتي الأصيل والمعرب.

تلك كانت أهم القضايا التي تناولها القدامى في داستهم للمعربات، وقد دفعت نفس الظروف التاريخية المحدثين إلى التعامل مع اللفظ الوافد من جديد. فهل، استفاد هؤلاء من مزايا الطرح القديم للموضوع، واستطاعوا طرح سلبياته؟ أم عجزوا عن ملاحقة إنجازات أسلافهم في هذا الميدان؟

4 – مواصفات الدرس التعريبي الحديث:

إذا حاولنا تحديد زمن العودة إلى تناول موضوع التعريب بالعصر الحديث في العالم العربي، فقد تكون نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين فترة إرهاصاته الأولى، مع أقطاب «النهضة» العربية الحديثة كـ: رفاعة الطهطاوي، وبطرس البستاني، وأحمد فارس الشدياق، ومحمد عبده، وناصيف اليازجي، وغيرهم ممن شهدوا تقلص نفوذ العربية في أقطارها، فاجتهدوا بهدف إرجاع لغتهم إلى سابق مجدها، عن طريق توليد المزيد من المصطلحات قصد تكييف العربية مع اللغات الغربية المنافسة، ومع مفاهيمها المستوردة المتزايدة، وتمثل أبرز

حدث كرَّس اتجاه تطوير واقع «العربية» في إحداث المجامع اللغوية والعلمية العربية بدمشق والقاهرة وإصدار منشوراتها.

وإذا كانت المجامع نالت قصب السبق في معالجة مسألة المعرب، فإنها تجاوزاً للازدواج اللغوي؛ اقترحت وسائل صورية في غاية من البساطة، تعتمد على إبدال اللفظ الأعجمي بنظيره أو مرادفه العربي، دون التركيز في معظم الأحيان على جانب مطابقة المضمون العلمي.

وقد مارست البلدان العربية عملية التعريب لإيمانها القوي بأولوية حل إشكالية احتواء العربية للعلوم الحديثة، وما ينتج عن هذا الاحتواء من فقدان لأصالة اللغة وهويتها. إلا أنها عالجت الموضوع من منظور جزئي محلي، وتباينت تجارب التعريب فيها بتباين الظروف الخاصة بكل قطر منها.

وتميزت دراسات الباحثين المحدثين لظاهرة التعريب بخاصية أساسية تمثلت في تعميم دلالة المفهوم، بحيث أصبح يشمل كما رأينا سابقاً:

- التعريب اللفظي (بالصيغة والصوت)،
- التعريب اللفظي – المعنوي،
- تعريب الفكر عن طريق الإبداع في توليد المقولات والمتصورات، وجعل العربية متداولة بجميع القطاعات العلمية والإدارية.

وفي إطار هذا المفهوم الشامل للتعريب اقترح الدارس (المرحوم) «جواد حسني سماعنة» (1995م) في ندوة «تطوير منهجية وضع المصطلح العربي وبحث سبل نشر المصطلح الموحد وإشاعته» (المنعقدة برحاب مجمع اللغة العربية الأردني بعمان) مرحلتين أساسيتين لتأصيل المجالات الحضارية والعلمية في الوطن العربي:

* **المرحلة الأولى**: تخص التعريب الأولي لتجليات الحضارة، عن طريق:

- الجرد اللغوي والمصطلحي لأمهات المصنفات في التراث العربي، ولمجموعة

من الأعمال العلمية المعاصرة، في إطار موحد، وستسفر هاته المرحلة عن بناء:

- المعجم التاريخي الكبير، الذي سيكون عمدة لغوية ودلالية وتأصيلية (إيتيمولوجية) لواضعي المصطلح العربي[118].
- معجم المعاني والمفاهيم، يشتمل على المعاني والمفهومات القديمة والحديثة في اللغات الثلاثة: العربية – الإنجليزية – الفرنسية، ويبوّب بحسب الحقول العلمية[119].
- المعجم الحضاري، وغايته تعريب المجتمع العربي من الناحية الحضارية، وتقويم اللسان العربي من الأخطاء المتداولة عند اللجوء إلى مصطلحات المأكل والملبس والزراعة والفنون[120].
- المعجم العلمي الكبير يهدف إلى سد النقص الحاصل في تعريب مفاهيم العلوم في مختلف مراحل التعليم في الدول العربية، ويرتكز على تعريب أشمل معجمين في اللغتين الإنجليزية والفرنسية وأجودهما[121].

* **المرحلة الثانية:** تتوخى التعريب الموحد بعد إنجاز معاجم المرحلة الأولى، وتحث على توحيد السياسات اللغوية العربية، واعتماد منهجية متكاملة للتنسيق المصطلحي عن طريق:

- الإعداد المصطلحي والمعجمي من قبل جهة محددة،
- دراسة المصطلحات والخطة المعتمدة في معالجة القضايا المصطلحية،
- إقرار ما اتفق عليه من مصطلحات والعمل على توحيدها،
- المتابعة الدائمة للمستجد من المفاهيم والمصطلحات[122].

وتجدر الإشارة بهذا الصدد أن الجهود الفردية لا تؤدي ثماراً ذات فائدة في تنفيذ هاته المشاريع، إذ لابد من تضافر جهود كل من مكتب تنسيق التعريب واتحاد المجامع العربية قصد تحقيق هذا الهدف الذي سبق تحقيقه في عدة لغات لا ترقى إلى أهمية العربية وتاريخها التليد.

كما يتسم الدرس الحديث لموضوع «التعريب» أيضاً بخاصيتين:

- الأولى: وتتمثل في محاولة تجاوز مثالب الدرس اللغوي القديم، عن طريق رسم معالم منهجية متكاملة.
- الثانية: تتجلى في عمل دؤوب يتوخى مواجهة المد الزاحف من المفاهيم التي يفوق عددها رصيد المصطلحات التي واجهها القدامى.

وواقع الأمر أن بعض الأبحاث الحديثة حول المعربات، لم تخل بدورها من مهاترات، فإلى جانب دراسات تعريبية اتسمت بالتأصيل الدقيق، والموثق للفظ الأعجمي ودلالته ومصدره اللغوي، ونوع التغييرات التي لحقته، أتقن أصحابها اللغات الأجنبية منابع الألفاظ الدخيلة، وأدركوا دور اللواصق فيها[123]؛ هناك دراسات أخرى اتسمت بالمغامرة في الادعاء أن العربية أصل الكثير من اللغات الهندواوروبية، وأخذت طابع التأصيل الخيالي دون الارتكاز على الشواهد اللغوية الصحيحة، وندرج ضمن هاته الأبحاث مقالات «عبدالحق فاضل» التي نعتها في هذا الإطار بـ «مغامرات لغوية»[124]؛ وبعضاً من جهود «عبدالعزيز بن عبدالله» المنشورة بمجلة اللسان العربي مدير مكتب تنسيق التعريب[125]، وكتاب «سليمان أبو غوش»: «عشرة آلاف كلمة إنجليزية من أصل عربي»[126]. والواقع أن الإقرار بحصول التأثير والتأثر هو من اختصاص علم اللغة المقارن الذي يرتكز في أبحاثه على أصول الاشتقاق التاريخي (L'Etmologie).

لقد عرف العصر الحديث في خضم التطورات العلمية والتكنولوجية إقبال العرب على المعرب والدخيل، وتم تدوينها في المصنفات العلمية والأدبية والفنية العربية، سواء أأخذت حلة عربية، أم حافظت على لباسها الأعجمي، فإذا كانت المعاجم العلمية الموحدة المنجزة من لدن لجان مكتب تنسيق التعريب لا تشمل سوى النزر اليسير من المعربات والمنحوتات، فإنها تتجاوز نسبة 25 ٪ من مجموع المصطلحات الحضارية الواردة في الخمسين صفحة الأولى

من «معجم ألفاظ الحضارة الحديثة ومصطلحات الفنون» الصادر عن المجمع القاهري، وهي نفس الهيئة الرسمية التي أجازت اللجوء إلى المعرب، وقيدت هذا اللجوء بـ «الضرورة»، ودعت إلى استعمال الألفاظ الأعجمية «على طريقة العرب في تعريبهم»(127).

ويدعونا هذا المعطى إلى الإلحاح بشدة على أولوية الإسراع في بناء «معجم المعربات الحديثة» يشمل المعربات القديمة محققة والمعربات الحديثة المتداولة بمختلف العلوم والتقنيات، ويعتمد أسس «المعاجمية» (Lexiengraphir) في صناعة المعاجم، مع مراعاة جانب التوحيد، نظراً للفوضى التي عمّت المصطلح الدخيل بعد أن أصابته عدوى الاضطراب من جنيسه العربي الأصيل. ويبدو من الأفيد أن نحدد مواصفات المنهجية التي تبناها المحدثون في معالجة اللفظ الدخيل.

1-6 – معالم منهجية المحدثين في تطويع «الأعجمي»:

لتحديد معالم هذه المنهجية المفتقدة إلى النسقية (وهي تقترب في هاته الخاصية من منهجية القدامى)، والتي لا تحظى بالاتفاق في الكتابات الحديثة، سنركز على توضيح كيفية ترتيب المحدثين للمعرب، وطرق تدوينه في المعجم، وأنماط التغيير الذي لحقته بغرض تبيئته.

1-1-6-5 – أنواع المعربات عند المحدثين:

قسم اللغويون المحدثون «المعرب» بحسب مكونات بنيته (دون الاعتماد أساساً على أنواع التغيير والإلحاق كما شهدنا عند القدامى)، وهكذا كانت أنماط المعرب الحديث كالتالي:

1 – معرب ورد في شكل كتابي واحد، وهو يجمع في الأصل بين كلمتين أو جذرين، مثل: ترموجراف «Termographe»، ميكروسكوب «microscop».

2 – معرب مزيج من كلمة عربية وكلمة أجنبية، في: أشعة أكتينية « ray a etinic».

3 – معرب مزيج من كلمة عربية ولاحقة أجنبية معربة، في: حمض اللبنيك «Lactic acid».

4 – معرب مكون من صدر عربي مترجم وعجز أجنبي، في المصطلح: حمض الفوسفوريك «phosphoric acid».

5 – معرب مكون من صدر أجنبي وعجز عربي، كما في: أكسيد حمضي «ocide acid»[128].

2-6 – ملاحظات بنصوص توارد «المعربات» بالمعاجم الحديثة:

يلاحظ أن أهم ما يميز المعربات الحديثة، أنها وردت في بعض الحالات في هيئة تمزج بين ما هو دخيل، وما هو مترجم عربي، نشهد هذا الاختيار في بعض المصطلحات التي عمد اللساني «عبدالسلام المسدي» (1984م) إلى تسجيلها في معجمه، مثل: «صوتم» – «صرفم»، وتقابل مصطلحي: «phoneme» – «morpheme»، وينبع هذا الاختيار من قناعة لدى الناقد مفادها ضرورة إقحام الحد الأدنى من الدخيل، حتى يتسنى للعربية خلق توازن بين دفاعها عن نفسها وقدرته على تطويع الأعجمي[129]. وسنرى في الباب الثالث مدى قبول اللسانيين لهذه الكائنات المهجَّنة، ونسب حفاظها على العلاقات المتداخلة بين موفيماتها وسماتها الدلالية.

كان لدينا إيمان قوي بأن ما سيأتي به المعربون المحدثون من ضوابط دقيقة سيسهم بشكل كبير في وضع خطة منهجية متكاملة تحدد طرق التعامل مع الألفاظ الدخيلة، خصوصاً إذا علمنا تسلحهم بأصول علمية السلف وموضوعية الدراسات الغربية. لكن سرعان ما خاب أملنا عند استقراء الكثير من الأبحاث التعريبية المعاصرة، إذ وجدناها تفتقد بدورها إلى منهجية

متماسكة البنيان، متكاملة العناصر، وحتى إن وجدت إرهاصات أولية لمنهجية معينة ؛ فهي تعاني من إشكالية التطبيق على معربات المتون المعجمية، إضافة إلى تضاربها مع ما اقترح في هذا المجال. ومن بين المثالب التي سجلناها بخصوص «المنهجيات» المقترحة:

1 – صعوبة إيجاد نظام موحد لنقل صوامت ومصوتات اللغات الغربية إلى العربية سواء المفردة منها أم المركبة، ومما يعوص إشكال المناقلة الصوتية أن المعربين المحدثين أضافوا إلى اقترحات السلف اقتراحات أخرى، فأصبح الصامت «G» مثلاً (الذي قابله «سيبويه» بالصوامت: ك، ج، ق) مزوداً بمقابلات إضافية، وهي: الغين، الجيم المعجمة بثلاث نقط، خ، والجيم الفارسية «ك». كما نجد في بعض الحالات اختلاف هيئة أو مؤسسة رسمية في مقابلة الصوت الواحد، علماً أننا نرصد هذا الاضطراب داخل المعجم الواحد.

2 – اختلاف طرق تدوين الأعجمي بالمعجم العربي، فقد نتج عن اتجاه البعض إلى البحث عن أصول عربية للفظ الدخيل (أو في أقل الحالات إخضاعه لسنن العربية):

– إلى تسجيله تحت مداخل/ أصول عربية، بالتمييز بين أصيله وزائده؛

– أو إلى اعتبار كل بنيته أصلية، بحيث يدون كمدخل مستقل.

دفع هذا الأمر المجمع القاهري إلى تبني موقف معتدل من المسألة، حين أورد اللفظ الأعجمي الخاضع للتصرف الاشتقاقي بمادته الأصلية مثال «لجام»، ووضع ما لم يخضع للتصرف والاشتقاق في ترتيب بحسب مكونات بنيته، مثال «إبرسيم»،

3 – اللجوء إلى الدخيل ذي الأصل العربي، الذي أعارته الحضارة الغربية من العربية، ثم عاد المقترض إلى أحضان لغته الأصلية، لكن بحُلة جديدة كما

طوعته اللغات الأجنبية[130]، ومما يحول دون الرجوع إلى أصله العربي المدون في المعاجم اللغوية: الأزمة النفسية وضعف الثقة بالذات عند الإنسان العربي، الذي يبجل كل ما هو مستورد دون تحقيق أصوله. وهذا ما جعل قرار المجمع القاهري في هذا الصدد (القاضي بالعودة إلى الأصل العربي في مثل هاته الألفاظ) حبراً على ورق، بل نسجل ما يشبه تراجع هاته الهيئة عن قرارها السابق بقرار ينسخه: «يفضل اللفظ العربي القديم على المعرب إلا إذا اشهر المعرب»[131].

وفيما يرتبط بهذا الموضوع بصلة نحذر أشد الحذر من الخلط بين دلالة اللفظ الدخيل، والدلالة الأصلية للفظ العربي الذي وضع مقابلاً له، من ذلك «سيمياء» Semiotique «تقنية»/ «technique»، ساتل/ «Saffelite». والطريف أن بعضاً من متداولي هاته المقابلات العربية يخالون أنها وليدة الظرف الراهن، والواقع يؤكد استعمالها أو استعمال أصولها من قبل السلف (مثال: «تقن»).

خاتمـــة:

لقد انحصر بنا البحث، طيلة هذه المداخلة في متابعة موضوع الاقتراض في شكله التعريبي باعتباره آخر وسائل التوليد التي ينبغي للواضع المصطلحي اللجوء إليها، وكان من أدق ما جلوناه في مساق موضوع التعريب توسع نطاقه الدلالي بالعصر الحديث بحيث تمكنا من حصر سبع دلالات حديثة للمفهوم؛ بعد أن كان عند الأسلاف ينحصر في معنى إدخال الألفاظ الأعجمية إلى متن العربية، باستعمال تسميات عدة لرصد الظاهرة. وقد تميزت معالجة موضوع التعريب في التراث العربي بطابعين أساسيين، تمثل أولهما في تحديد الموقف من إدخال المقترض إلى عربية القرآن الكريم، واتسم الثاني بالكشف عن أنماط التغيير اللاحقة بالمعربات من خلال تصنيفها إلى أربعة أقسام بحسب خضوعها

للتغيير وإلحاقها بأبنية العربية أو انعدام ذلك، وبتحديد كيفيات المناقلة الصوتية، ووجدنا الآلة الاشتقاقية حاضرة على الدوام بأذهان المعربين عند استنباط مشتقات بمختلف الهيئات من المعرب.

وقد رأينا أن اهتمام القدامى باللفظ المعرب لا يرقى إلى بناء منهجية شاملة تحدد كيفيات إدراجه بمتن العربية، على أننا اعتبرنا ملاحظاتهم المتفرقة في موضوع ضبط العناصر الدخيلة (والتي قسمناها إلى ضوابط صوتية، وأخرى صرفية، ونمط ثالث يشمل الضوابط الدلالية) لبنة أساسية من أجل تأصيل المعربات الحديثة. ولم نغفل عن الإشارة إلى هنات الدرس اللغوي القديم في معالجة المعرب والتي كان من أبرزها عدم إتقان أغلب المعربين القدامى ومصنفي كتب الدخيل للغات الأجنبية مما جعل جل تفسيراتهم تجنح نحو التأويل.

وقد جهل الدارسون العرب المحدثون من أجل تجاوز مثالب المعربين القدامى من خلال محاولتهم بناء منهجية دقيقة تحدد طرق استقبال المفاهيم الدخيلة وتطويعها إلى البناء العربي، وتقسيمهم المعربات بحسب مكوناتها دون اعتماد أشكال التغيير والإلحاق، إلا أننا بينا أن بعضاً من دراسات المحدثين لم تخل من مهاترات وتعسف في التأويل، وأن ما اعتبر منها أبحاثاً أكاديمية جادة تفتقر بدورها إلى منهجية متماسكة البنيان في التعامل مع الدخيل، وتفتقد إلى عنصر الاتفاق حول طريقة موحدة في نقل الأصوات الأعجمية.

هوامش الدراسة

(1) يوهاس – كيوم – كولوغلي (1992م): معجم اللسانيات (فرنسي – إنجليزي – عربي)، مجلة التواصل اللساني، المجلد الرابع، العدد الثاني، ص 89.

(2) بسام بركة (1985م): معجم اللسانية (فرنسي – عربي) (مع مسرد ألفبائي بالألفاظ العربية)، منشورات جروس برس، طرابلس – لبنان، ص 186.

(3) عبدالرسول شاني (1977م): معجم علوم اللغة (إنجليزي – عربي)، مجلة اللسان العربي، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، ص 132.

(4) باكلا وآخرون (1983م): معجم مصطلحات علم اللغة الحديث (عربي – إنجليزي/ إنجليزي عربي) الطبعة الأولى، مكتبة لبنان، ص 82.

(5) وهو ما دفع الأوروبيين إلى تدخيل مفهوم «الانتفاضة» مثلاً في متن القاموس الدال على أنماط المقاومة، وما جعل كذلك بعض اللسانيين الإنجليز يستعملون الكلمات الفرنسية السوسورية رغبة منهم في الحفاظ على سماتها الدلالية الخاصة.

(6) انظر أيضاً: أحمد شفيق الخطيب (1996م): المواصفات المصطلحية وتطبيقاتها في اللغة العربية – ندوة: اللغة العربية وتحديات القرن العشرين – المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم – إدارة الثقافة – تونس، ص 31.

(7) خالد اليعبودي (2005م): آليات توليد المصطلح ومعالم مصطلحية العربية (مصطلحية المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة اللغات نموذجاً) – أطروحة دكتوراه دولة – مرقونة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية – ظهر المهزار – فاس.

(8) انظر محمد عابد الجابري (1996م): حول قضايا التعليم والتعريب (لقاء مع الباحث) – مجلة: تعريب التعليم والمحيط. في انتظار القرار – العدد الرابع.

(9) لابد من الإقرار بهذا الصدد أن الحقول المعرفية في مجال الإنسانيات قد شهدت تأخراً ملحوظاً في عملية التعريب في العقود الأخيرة، إذ نظر إليها نظرة ازدراء، باعتبارها في نظر البعض معارف تكميلية لا يمكن أن تساهم بشكل فعال في التنمية العلمية العربية المنشودة.

(10) مكتب تنسيق التعريب (1976م): صلاحية اللغة العربية للتعليم الجامعي – مجلة اللسان العربي – المجلد 13، ص 12.

(11) انظر ابن منظور (1999م): لسان العرب: مكتبة المعاجم والغريب والمصطلحات (قرص ممغنط)، مركز التراث لأبحاث الحاسب الآلي، عمان، الأردن، مادة «عرب».

(12) الفيروزآبادي (1999م): القاموس المحيط – النسخة الإلكترونية من المرجع السابق.

(13) الجوهري (1377هـ): معجم صحاح اللغة، تقديم: أحمد عبدالغفور عطار، القاهرة، مادة (ع ر ب).

(14) التهانوي (الهندي) (1972م): كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق: لطفي عبدالبديع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ج 207/3.

(15) ابن منظور: لسان العرب – مادة (عرب). فهو بعد أن يستعرض معاني «التعريب» المتعددة بتعدد سياقاتها اللفظية، يحدد المراد بـ «تعريب الاسم الأعجمي: أن تتفوه به العرب على منهاجها، تقول: عربته العرب وأعربته أيضاً...» ج 590/1. (نفس المرجع السابق).

(16) السيوطي، جلال الدين (د.ت): المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرح وضبط: جاد المولى ورفيقه، دار إحياء الكتب العربية – البابي الحلبي بمصر، ج 268/1.

(17) مجمع اللغة العربية القاهري (1972م): المعجم الوسيط (من إخراج: إبراهيم أنيس – عبدالحليم منتصر – عطية الصوالحي – محمد خلف الله أحمد) – جزآن)، الطبعة الثانية، مادة (ع ر ب).

(18) الودغيري (عبدالعلي) (1989م): من قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي – الرباط، منشورات عكاظ – ص 189.

(19) محمد حسن عبدالعزيز (1990م): التعريب في القديم والحديث – دار الفكر العربي – القاهرة – ص 5.

(20) عبدالقادر الفاسي الفهري (1996م): عربية النمو والمعجم الذهني – مجلة: أبحاث لسانية – مج 1 – العدد 1 مارس، ص ص 13–14.

(21) نفس المرجع.

(22) يقصد منه استعمال اللغة العربية في جميع مستويات الحياة العلمية والعملية.

(23) نجاة مطوع (1989م): آفاق الترجمة والتعريب – عالم الفكر، ص ص 907. انظر أيضاً: نازلي معوض أحمد (1986م): التعريف والقومية العربية في المغرب العربي – مركز دراسات الوحدة العربية، ص 34.

(24) انظر أيضاً بهذا الصدد: كارم السيد غنيم (1989م): اللغة العربية والنهضة العلمية المنشودة – عالم الفكر – ص ص 64–65.

+ شحاذة الخوري (1988م): تعريف التعليم الطبي والصيدلي في الوطن العربي – اللسان العربي – العدد 30، ص ص 101–102.

(25) السيوطي: المزهر، ج 269/1.

(26) انظر في هذا الأمر: بوبو مسعد (1982م): أثر الدخيل على العربية الفصحى في عصر الاحتجاج – منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي – دمشق، ص ص 23–25.

(27) حسن ظاظا (1976م): كلام العرب: من قضايا اللغة العربية – دار النهضة العربية للطباعة والنشر – بيروت، ص 72.

(28) انظر أبا حيان الأندلسي (1084–89م): ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: مصطفى أحمد النماس، القاهرة، ج 72/1.

+ إبراهيم بن مراد (1993م): المعم العلمي العربي المختص حتى منتصف القرن الحادي عشر الهجري – الطبعة الأولى: دار الغرب الإسلامي، بيروت ص 98 – وسنعود للحديث عن أنواع المعربات عند القدامى في مبحث لاحق من هذا المقال ذاته.

(29) ابن منظور: لسان العرب – مادة «دخل».

(30) المصدر نفسه.

(31) المعجم الوسيط (مادة د خ ل).

(32) عبدالصبور شاهين (1986م): العربية لغة العلوم والتقنية، الطبعة الثانية: مؤسسة الرسالة، ص 309.

(33) المصدر نفسه، ص 335.

(34) انظر الديوري (أبو حنيفة أحمد بن داود) (1953م): كتاب النبات – القاموس النباتي، تحقيق القسم الأول: برنهارد لوين (Bernhard Lewin) – أبسالا – ص 72.

+ جمال الدين البشيشي (1985م): جامع التعريب بالطريق القريب – تلخيص: التذليل والتكميل لما استعمل في التلفظ بالدخيل. تحقيق: نصوحي دونال قرة أرسلان – تقديم: السباعي محمد السباعي، ط 1، القاهرة، ج 19، ص 73.

(35) انظر: ابن دريد (د.ت): «جمهرة اللغة»، دار صادر، بيروت (طبعة جديدة بالأوفست) 50/3.

+ البشيشي (1995م): 73/1.

(36) انظر: ابن فارس (أحمد) (1366هـ): معجم «مقاييس اللغة»، تحقيق: عبدالسلام هارون، القاهرة، مصر 94/1.

+ البشيشي (1995م): 72/20.

(37) انظر أحمد بن فارس: المصدر نفسه 164/1.

+ ابن منظور: لسان العرب: مادة (فتح).

(38) جمال الدين البشيشي (1995م).

(39) المصدر نفسه.

(40) المصدر نفسه.

(41) انظر: الأزهري (أبو منصور) (1964م): تهذيب اللغة، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، مصر، ج 355/10.

(42) جمال الدين البشيشي (1995م): ن.م.

(43) المصدر نفسه.

(44) انظر: ابن دريد: الجمهرة 123/3.

(45) انظر: مقاييس اللغة 34/2.

(46) انظر: الدينوري (1953م) 156/1.

(47) انظر: الصاغاتي (ت 650هـ) العباب الزاخر واللباب الفاخر 314/3.

(48) انظر: ابن دريد: الجمهرة 277/1.

(49) جمال الدين البشيشي (1995م).

(50) انظر ابن دريد: الجمهرة 303/3.

(51) انظر: الأزهري: تهذيب اللغة 401/4.

(52) جمال الدين البشيشي (1995م): ص ص 34–35.

(53) لابد من المقارنة بهذا الصدد بين جهود الدول الغربية التي تزرع بجميع دول المعمور معاهد ثقافية تنشر لغاتها وحضاراتها؛ وجهود الدول العربية الضحلة في هذا المجال، والتي يشتكي أبناؤها في المهجر على الدوام من قلة المؤسسات والأطر التعريبية لضمان تعليم أصل للأجيال الصاعدة يراعي طبيعة الهوية في أقل الأحوال.

(54) شكري فيصل (1975م): عوائق في طريق التعريب – مجلة المعرفة – مارس، ص 43.

(55) قال تعالى: ﴿ **ولو جعلناه قرآناً أعجمياً لقالوا لوْلا فُصِّلت آياته أأعجمي وعربي قل هو للذين آمنوا هدىً وشفاء** ﴾ (سورة فصلت – آية 43). وقال جل جلاله أيضاً: ﴿ **ولقد نعلم أنهم يقولون إنما يعلّمه بشر لسان الذي يُلحدون إليه أعجمي وهذا لسان عربي مبين** ﴾ (سورة النحل – آية 103).

(56) انظر: أحمد بن فارس اللغوي (1963م): الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها – تحقيق: مصطفى الشويمي، مطبعة مؤسسة بدران للطباعة والنشر، بيروت ص 60–61.

(57) انظر تصنيف العلوم عند التهانوي في «كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم».

(58) سيبويه (أبو بشر بن عثمان بن قنبر) (1983م): الكتاب، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت 303/4.

(59) Jeffrey، Arther (1938): The Foreign Vocabulary of Qur'an; Gaekwad's Oriental Series، 79، Barodeص Oriental Institute.

(60) اعتبر نص سيبويه المتعلق بموضوع المعرب دستور النحاة واللغويين عند دراستهم لأحوال «الأعجمي».

(61) سيبويه: الكتاب: ج 303/6.

(62) المصدر نفسه 304/4.

(63) المصدر نفسه.

(64) المصدر السابق نفسه.

(65) المصدر نفسه.

(66) انظر الجواليقي: كتاب المغرب، ص 35.

(67) ففي كتاب اشتقاق أسماء القبائل يذكر ابن دريد أن اسم «هميسع بن عمرو ليس باسم سرياني بل إن مثل تلك الأسماء كانت قد اشتقت من أفعال قد أهملت ونسيت مع مرور الوقت وماتت» (انظر: ابن دريد: الجمهرة في اللغة، ج 372/3).

(68) مثال ذلك لفظ «الآبِش» (بكسر الباء) وهو نوع من الآجر المربع الملون بألوان متعددة، يستخدم في تزيين فناء المنزل، الذي تضاربت الآراء في مصره هل اليونانية أم الرومية، أم العربية عند من قرنوه بلفظ «حبش» وهو المرء الذي يأكل طعام الرجل ويجلس على مائدته ويزينه (انظر مستدرك التاج – مادة «ح ب ش»).

(69) فقد روى الجواليقي عن ابن السراج قوله: «مما يحذر منه كل الحذر أن يشتق من لغة العرب لشيء من لغة العجم، فيكون بمنزلة من ادعى أن الطير ولدَ من الحوت» (الجواليقي: المعرب ص 51).

(70) انظر سيبويه: الكتاب 243/3.

(71) الكفوي (أبو البقاء) (1987): الكليات – إعداد: عثمان درويش وسليمان المصري – الطبعة الأولى: مؤسسة الرسالة – بيروت. الكليات، ج 179/1.

(72) الجواليقي: المعرب.

(73) سيبويه: الكتاب 305/4.

(74) Anagyris.

(75) Gentiana.

(76) Kephale.

(77) Centur.

(78) سيبويه: الكتاب 306/4، والجواليقي: المعرب ص 50.

(79)Petroselinum.

(80) phyllon.

(81) Sandaroc.

(82) Storax.

(83) Crtes.

(84) Chyme.

(85) Sumach.

(86) Hpposelinon.

(87) Hepericum.

(88) Discorides.

(89) Epidemia.

(90) Thymus.

(91) Aristolochia.

(92) Androphixys.

(93) Taraxcum.

(94) Storax.

(95) Carvia.

(96) Endiva.

(97) برر اللغويين هذا التغيير، بكون اللام لا تتقدم الفعل الرباعي إلا في الفعل «لجلج».

(98) للغرض السابق نفسه.

(99) انظر الجواليقي: المعرب – ص 56.

+ ص ص 75–278.

(100) ابن منظور: لسان العرب، ويرى أنها قد تعرَّب بـ «صوجان» أيضاً، انظر: مادة (ص. و. ج).

(101) الصحاح: مادة (ب د د).

(102) ابن قتيبة (1963م): أدب الكاتب، حققه وضبط غريبه وشرح أبياته: محمد محيي الدين عبدالحميد – الطبعة الرابعة: مطبعة السعادة، مصر، ص ص 251–252.

(103) هذا المثال أورده سيبويه للتنبيه إلى حصول هذا النوع من الإبدال في المصوتات. انظر: الكتاب 306/4.

(104) سيبويه: الكتاب 304/4.

(105) سيبويه: الكتاب 303/4.

(106) الجواليقي: المعرب 57.

(107) السيوطي: المزهر 287/1.

(108) التهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ص 204.

(109) الفيروزآبادي (1999م)، القاموس المحيط – مادة (خندق) – ج 1138/1. عن القرص المغنط.

(110) طوبيا العنيسي (1965م): تفسير الألفاظ الدخيلة في اللغة العربية، القاهرة، ص 25.

(111) قال الله تعالى: «الذين يرثون الفردوس هم فيها خالدون» (سورة الكهف آية 107).

(112) الفيروزآبادي – مادة (زخرف) – المصدر السابق نفسه (قرص) 1054/1.

(113) وقد أشار الخفاجي إلى العديد من المعربات التي طرأ تغيير على دلالاتها الأصلية. انظر: شفاء الغليل، ص 23.

(114) بل إن من القدامى المتأخرين من شكك مطلقاً في فائدة مصنفات «المعرب» القديمة، واتهمها جميعاً بـ «التوهم» في تحقيق الكلمة الأعجمية (انظر: «ابن كمال باشا» (المتوفى سنة 940هـ) في مصنفه المعنون: «تحقيق تعريب الكلمة الأعجمية» دراسة وتحقيق: حامد صادق قنيبي (1988م)، اللسان العربي، العدد 31، ص ص 97–149).

(115) انظر: جواد حسني سماعنه (1996م): ظاهرة التعريب اللفظي وأثرها في المعجم المختص، اللسان العربي، العدد 42، ديسمبر، ص 217.

(116) حسن (محمد عبدالعزيز) (1990م): التعريب في القديم والحديث، دار الفكر العربي، القاهرة.

(117) من النتائج التي ترتبت عن هذا الجهل:

– الحكم على كل لفظة أتت من الشرق بأنها لفظة فارسية، وغالباً ما تكون سريانية أو آرامية أو غير ذلك من لغات الشرق.

– عدم التمييز بين اللغتين «اللاتينية» و«اليونانية» ووصفهما معاً بوصف «الرومي» أو «الرومية».

– نسبة اللفظ الدخيل أحياناً إلى لغتين مختلفتين، فهناك روايتان عن ابن عباس الأولى تنسب لفظ «طه» إلى الحبشية، والثانية ترده إلى اللغة السريانية.

(118) أسال موضوع المعجم التاريخي العربي الكثير من الحبر، وخصصت له العديد من الملتقيات، في حين لم ينجز منه سوى جزء صغير منذ عقود عدة من طرف المستشرق الألماني «فيشر» الذي دفعته ظروف تاريخية قاهرة سنة 1949م إلى إرجاء إتمام مشروعه الكبير إلى وقت

لاحق، غير أن المنية وافته قبل تحقيق أمنيته. انظر: فيشر (أ) (1987): المعجم العربي التاريخي، القسم الأول، نشر مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

(119) تراجع أيضاً مقترحات «عبدالعزيز بن عبدالله» (1975م): التعريب ومستقبل اللغة العربية، منشورات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ص ص 37–39 + 121–126.

(120) انظر مثلاً: عبدالكريم خليفة (1984م): نحو معجم موحد لألفاظ الحضارة، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد 53، فبراير، ص ص 174–175.

(121) فصّل القول في مراحل بنائه المصطلحي «مصطفى الشهابي» (1965م) المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، ط 2. مطبوعات المجمع العمي العربي بدمشق، ص ص 141–147.

(122) جواد حسني سماعنة (1995م – أ –): تطوير منهجية وضع المصطلح العربي، وبحث سبل نشر المصطلح الموحد وإشاعته. اللسان العربي، عدد 39، ص ص 304–305.

(123) من هاته الدراسات الجادة، هناك: رفائيل نخلة اليسوعي (1929م): غرائب اللغة العربية، الطبعة الثانية، المطبعة الكاثوليكية، بيروت. وشير (أدي) (1908م): الألفاظ الفارسية المعربة، دار العرب، الفجالة. وبرجشتراسر (1929م): التطور النحوي، مطبعة السماح. وفؤاد حسنين علي: الدخيل في اللغة العربية، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، المجلدات 10–11–12. وطوبيا العنيسي الحلبي (1965م): نفس المرجع السابق، بالإضافة إلى ما سبق أن أشرنا إليه من دراسات تدخل في هذا الإطار.

(124) عبدالحق فاضل (1970/ 1971/ 1972/ 42/ 1976/ 1977م): دخيل أم أثيل؟ – مجلة اللسان العربي.

(125) عبدالعزيز بن عبدالله (1970م): وحدة اللغات في علم السيمياء وعلم الصوتيات والاشتقاق – اللسان العربي (عدد 7 ج 1/5–17).

– عبدالعزيز بنعبدالله (1976م): تداخل اللغات وأبعاده الإنسانية (اللسان العربي – عدد 14 ج 1/7–10).

– عبدالعزيز بن عبدالله (1978م): وحدة اللغات: مظاهر الوحدة والتشابه بين اللسانيات العربية والإنجليزية (اللسان العربي – عدد 16 ج 1/83–108).

– عبدالعزيز بن عبدالله (1979م): اللغة العربية وآثارها وراء المحيط الأطلنطيكي (اللسان العربي – عدد 17 ج 1/5–16).

(126) طبعة 1977م.

(127) مجمع اللغة العربية بالقاهرة (1963م): ص 83، وقد صدر القرار في الجزء الأول.

(128) عبدالصبور شاهين (1986م)، ص 315.

(129) المسدي (عبدالسلام) (1984م): «قاموس اللسانيات» (عربي – فرنسي/ فرنسي – عربي)، مع مقدمة في علم المصطلح، الدار العربية للكتاب، تونس، ص 28.

(130) لقد أتى عبدالصبور شاهين على ذكر مجموعة من هاته المصطلحات، منها:

الأصل العربي	الصورة الأجنبية	النطق العربي المعاصر
أمير البحر	Amiral	أميرال
عرق السوس	Aleazur	كازوزة
الغول	Alecohol	الكحول
دار الصناعة	Arsenal	ترسانة (....)

عبدالصبور شاهين (1986م): ص 306.

وقد سجل معجم «Le Petit Robert» تاريخ دخول لفظ «Magasin» إلى اللغة الفرنسية في القرن الخامس عشر الميلادي، وهو مأخوذ من «مخازن» جمع «مخزن».

– P. Rovert (1991), Dictionnaire de La langue française, alphabétique et analogique. R/ A Rey et J. Rey Debove– Paris – Le Rovert.

(131) – مجمع اللغة العربية بالقاهرة (1963م): المرجع السابق نفسه.

بيبليوغرافيا أهم المصادر والمراجع المعتمدة في البحث

– أبو حيان الأندلسي (1984–89م): ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: مصطفى أحمد النماس، القاهرة.

– أزهري (ال) (أبو منصور) (1964م): تهذيب اللغة، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، مصر.

– ابن دريد (د.ت): «جمهرة اللغة»، دار صادر، بيروت (طبعة جديدة بالأوفست).

– ابن عبدالله (عبدالعزيز) (1975م): التعريب ومستقبل اللغة العربية، منشورات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

– ابن فارس أحمد اللغوي (1963م): الصحابي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق: مصطفى الشويمي، مطبعة مؤسسة بدران للطباعة والنشر، بيروت.

- ابن فارس (أحمد) (1366هـ): معجم «مقاييس اللغة»، تحقيق: عبدالسلام هارون، القاهرة، مصر.
- ابن قتيبة (1963م): أدب الكاتب - حققه وضبط غريبه وشرح أبياته: محمد محيي الدين عبدالحميد، الطبعة الرابعة: مطبعة السعادة، مصر.
- ابن كمال باشا: «تحقيق تعريب الكلمة الأعجمية» دراسة وتحقيق: حامد صادق قنيبي (1988م)، اللسان العربي، العدد 31.
- ابن مراد (إبراهيم) (1993م): المعجم العلمي العربي المختص حتى منتصف القرن الحادي عشر الهجري، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- ابن منظور (1999م): لسان العرب، مكتبة المعاجم والغريب والمصطلحات (قرص ممغنط)، مركز التراث لأبحاث الحاسب الآلي، عمان، الأردن.
- باكلا وآخرون (1983م): معجم مصطلحات علم اللغة الحديث (عربي - إنجليزي/ إنجليزي - عربي)، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان. - بركة (بسام) (1985م): معجم اللسانية (فرنسي - عربي) (مع مسرد ألفباظي بالألفاظ العربية)، منشورات جروس برس، طرابلس، لبنان.
- بسام بركة (1985م): معجم اللسانية (فرنسي - عربي) (مع مسرد ألفبائي بالألفاظ العربية)، منشورات جروس برس، طرابلس، لبنان.
- بشيشي (جمال الدين) (1995م): جامع التعريب بالطريق القريب، تلخيص: التذييل والتكميل لما استعمل في التلفظ بالدخيل. تحقيق: نصوحي دونال قرة أرسلان، تقديم السباعي محمد السباعي، ط 1، القاهرة. بوب مسعود (1982م): أثر الدخيل على العربية الفصحى في عصر الاحتجاج، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق.
- بوهاس - كيوم - كولوغلي (1992م): معجم اللسانيات (فرنسي - إنجليزي - عربي)، مجلة التواصل اللساني، المجلد الرابع، العدد الثاني.
- تهانوي (ال) (الهندي) (1972م): كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق: لطفي عبدالبديع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- جابري (محمد عابد) (1996م): حول قضايا التعليم والتعريب (لقاء مع الباحث)، مجلة: تعريب التعليم والمحيط. في انتظار القرار، العدد الرابع.
- جوهري (ال) (1377م): معجم صحاح اللغة، تقديم: أحمد عبدالغفور عطار، القاهرة، مادة (ع ر ب).
- حسن (محمد عبدالعزيز) (1990م): التعريب في القديم والحديث، دار الفكر العربي، القاهرة.
- خطيب (ال) (أحمد شفيق) (1996م): المواصفات المصطلحية وتطبيقاتها في اللغة العربية، ندوة:

اللغة العربية وتحديات القرن العشرين، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة الثقافة، تونس.

- خليفة (عبدالكريم) (1984م): نحو معجم موحد لألفاظ الحضارة، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد 53، فبراير.

- خوري (شحادة) (1988م): تعريب التعليم الطبي والصيدلي في الوطن العربي، اللسان العربي، العدد 30.

- ديداوي (ال) محمد (1993م): التعريب والترهيب، العربية والمغرب العربي، اللسان العربي، ع: 37.

- دينوري (ال) (أبو حنيفة أحمد بن داود) (1953م): كتاب النبات - القاموس النباتي، تحقيق القسم الأول: برنهارد لوين (Bernhard Lewin) - أبسالا.

- سماعنة (جواد حسني (1995م - أ -): تطوير منهجية وضع المصطلح العربي، وبحث سبل نشر المصطلح الموحد وإشاعته، اللسان العربي، عدد 39.

- سماعنة (جواد حسني) (1996م): ظاهرة التعريب اللفظي وأثرها في المعجم المختص، اللسان العربي، العدد 42، ديسمبر.

- سيبويه (أبو بشر بن عثمان بن قنبر) (1983): الكتاب، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت.

- سيوطي (ال) جلال الدين (د.ت): الزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرح وضبط جاد المولى ورفيقه، دار إحياء الكتب العربية، البابي الحلبي بمصر.

- شاهين (عبدالرسول) (1977م): معجم علوم اللغة (إنجليزي - عربي)، مجلة اللسان العربي، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني.

- شاهين (عبدالصبور) (1986م): العربية لغة العلوم والتقنية، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة.

- شكري فيصل (1975م): عوائق في طريق التعريب، مجلة المعربة، مارس.

- شهابي (مصطفى) (1965م): المصطلحات العلمية في الغة العربية في القديم والحديث، ط 2، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.

- ظاظا (حسن) (1976م): كلام العرب: من قضايا اللغة العربية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.

- فرسي (آل) الفهري (عبدالقادر) (1996م): عربية النمو والمعجم الذهني، مجلة: أبحاث لسانية، مج 1، العدد 1 مارس.

- فيروزآبادي (ال) (1999م): القاموس المحيط، النسخة الإلكترونية. - فيشر (أ) (1967م): المعجم العربي التاريخي، القسم الأول، نشر مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

- كارم السيد غنيم (1989م): اللغة العربية والنهضة العلمية المنشودة، عالم الفكر.
- كفوي (ال) (أبو البقاء) (1987م): الكليات، إعداد: عثمان درويش وسليمان المصري، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت. الكليات.
- مجمع اللغة العربية القاهري (1972م): المعجم الوسيط (من إخراج: إبراهيم أنيس - عبدالحليم منتصر - عطية الصوالحي - محمد خلف الله أحمد) - (جزآن)، الطبعة الثانية.
- مسدي (عبدالسلام) (1984م): «قاموس اللسانيات» (عربي - فرنسي/ فرنسي - عربي)، مع مقدمة في علم المصطلح، الدار العربية للكتاب، تونس.
- مطوع (نجاة) (1989م): آفاق الترجمة والتعريب - عالم الفكر. - مكتب تنسيق التعريب (1976م): «صلاحية اللغة العربية للتعليم الجامعي»، مجلة اللسان العربي، المجلد 13.
- نازلي معوض أحمد (1986م): التعريب والقومية العربية في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية.
- ودغيري (ال) (عبدالعلي) 01989م): من قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي، الرباط، منشورات عكاظ.
- يعبودي خالد (2005م): آليات توليد المصطلح ومعالم مصطلحية العربية (مصطلحية المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة اللغات نموذجاً) - أطروحة دكتوراه دولة - مرقونة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز، فاس.
- Jeffrey، Arther (1938): The Foreign Vocabulary of Qur'an; Gaekwad's Oriental Series، 79، Barode، Oriental Institute.
- Robert. P. (1991)، Dictionnaire de La langue française، alphabétiue et analogiue - R/ A Rey et J. Rey Debove - Paris - Le Robert.

* * *